مختارات
الجمعية الأفريقية للعلوم السياسية

AFRICAN ASSOCIATION OF POLITICAL SCIENCE

L'ASSOCIATION AFRICAINE DE SCIENCE POLITIQUE

- المؤتمر الثامن للعلوم السياسية الأفريقية بالقاهرة
- الديون الأفريقية ... أية أعباء

ديسمبر ١٩٩٠
الأمانة العامة ـ نيروبى

إهـــــــداء ٢٠٠٦

المرحوم / يوسف درويش

القاهرة

مختارات
الجمعية الافريقية للعلوم السياسية

ديسمبر ١٩٩٠

تصدر بالتعاون بين مركز البحوث العربية (القاهرة)
والجمعية الافريقية للعلوم السياسية (نيروبى)

اشراف
حلمى شعراوى

الناشر

مركز البحوث العربية

للدراسات والتوثيق والنشر

١٤ ش عبد العزيز الدريني - المنيل -

القاهرة

تلكس: Naoom UN ٢٣١٧٢

فاكس : ٣٤١٩٣٨٣ ت: ٣٦٢٥٦٨٧

الأعداد الفنى : عزة خليل

المحتويات

المواد المترجمة : عصام فوزي

اعضاء اللجنة التنفيذية الجديدة للجمعية

١٩٩٠-١٩٩٢

المقر : نيروبي

الرئيس

1-Abdoulaye Bathily- (Senegal)

نواب الرئيس

Deputy President and Vice president (Southern Africa)

2-Ibbo Mandaza (Zimbabw)

3- Vice President (North Africa) Taisier Mohamed Ahmed Ali (Sudan)

4- Vice President (Francophone West Africa) Amadou Tanko Ano

5- Vice President (Anglo phone West Africa) G.O. olusanya (Nigeria)

اعضاء

6- L.Adele Jinadu (Nigeria)

7- GElbert Mudenda (Zambia)

8- Eglal Raafat (Egypt)

9- Nzongola- Ntalaja (Zaire)

رئيس تحرير المجلة

10- Claude Ake (NIgeria)

السكرتير العام

11- Peter Anyang Nyango (Kenya)

الرئيس الشرفي

12- N. M. Shamuyarira (Zimbabwe)

رؤساء سابقون

13- O. Nnoli (Nigeria)

14- Dani Nabuderi (Uganda)

15- Helmi Sharawy (Egypt)

تصدير وتحية

يصدر هذا العدد من مختارات الجمعية الافريقية للعلوم السياسية في أعقاب انعقاد المؤتمر الثامن للجمعية بالقاهرة في ٢٠-٢٢ يناير ١٩٩٠.

وهناك اكثر من اعتبار يجعلنا نحتفي بتحية هذا المؤتمر مما يظهر في التقرير الوارد بالعدد عنه، سواء في اعتباره فرصة كبيرة للقاء العربي الافريقي أو بالمشاركة الواسعة من قبل الباحثين المصريين في مثل هذا اللقاء.

لكنني لابد ان اسجل هنا تحية خاصة لاختيار الاستاذة الدكتورة إجلال رأفت استاذة الدراسات الافريقية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة حيث انتخبتها الجمعية العمومية للجمعية الافريقية للعلوم السياسة بالاجماع عضوة جديدة في اللجنة التنفيذية للجمعية ممثلة للشمال الافريقي. ولا شك أن الدكتورة اجلال رأفت بتخصصها وعلمها وحضورها الأدبي كانت جديرة بكل تقدير من قبل جميع المشاركين في المؤتمر.

واذ يعرض هذا العدد من المختارات جوانب من أعمال المؤتمر الافريقي فانه أيضا يطرح جدول أعمال المؤتمر الدولي للعلوم السياسية المزمع عقده في بيونس ايروس بالارجنتين في ٢١ يوليو ١٩٩١ آملا أن يجد ذلك استجابة بالمشاركة الواسعة لعلماء السياسة العرب في هذا لمؤتمر.

كما تواصل النشرة خدماتها بتقديم بعض وثائق الصراع الاثيوبي الأريتري ووثائق الحل التفاوضي الجاري في جنوب افريقيا في جو الخلاف الحاد حوله. ويعتذر المشرف عن النشرة عن تأخيرها في الصدور عقب المؤتمر مباشرة

حلمي شعراوي

تقرير عن المؤتمر الثامن
للجمعية الافريقية للعلوم السياسية
بالقاهرة ٢٠-٢٢ يناير ١٩٩٠

شهدت القاهرة تظاهرة فكرية وثقافية هامة في العشرين من شهر يناير ١٩٩٠ بانعقاد المؤتمر الثامن للجمعية الافريقية للعلوم السياسية وذلك بالتعاون مع الجمعية العربية للعلوم السياسية من الناحية العلمية ومع اللجنة المصرية للتضامن الافريقي الآسيوي فى بعض ترتيبات المؤتمر المحلية.

كان الموضوع الرئيسي لبحوث المؤتمر هو «الأزمة في أفريقيا، وابعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية» كما اتفق مع الجمعية العربية علي ترتيب جلسة خاصة لمعالجة قضايا العلاقات العربية الافريقية وقد حضر المؤتمر اكثر من خمسين باحثا بينهم خمسة وثلاثين من الجامعات الأفريقية غير المصرية إلي جانب عدد كبير من الاساتذة والباحثين المصريين، كما قدم للمؤتمر ٢٠ بحثا في موضوعاته المختلفة.

وقد افتتح المؤتمر السيد محمد فائق وزير الاعلام والشئون الخارجية الأسبق وأمين عام المنظمة العربية لحقوق الانسان وأحد شخصيات اللجنة المصرية للتضامن الافريقي الآسيوي

كما تحدث في جلسة الافتتاح الاستاذ الدكتور علي الدين هلال مدير مركز البحوث السياسية والاستاذ بجامعة القاهرة

وقدم أعمال المؤتر الاستاذ حلمي شعراوي يصفته رئيس الدورة المنتهية للجمعية الافريقية للعلوم السياسية، كما ساهم في التقديم الاستاذ الدكتور جينادو أمين عام الجمعية.

وشملت الجلسة الافتتاحية ايضا خطاب الافتتاح العلمي حيث دعت الجمعية الدكتور سمير أمين لتناول موضوعة «افريقيا والمتغيرات العالمية الجارية وخاصة في معسكر الاشتراكية».

وقد سجل المؤتمرون في جلستهم الأولي استنكارهم لمنع السلطات السودانية للدكتور تيسير محمد احمد علي استاذ العلوم السياسية ونائب رئيس الجمعية من الخروج من الخرطوم لحضور المؤتمر كما قدر المجتمعون الاعتذار الخاص من قبل الاستاذ تيبوتية (ليبيريا) لعدم قدرته علي الحضور بسبب أحداث ليبريا حيث يقود منظمة سياسية معارضة بارزة.

وتعاقب مقدمو البحوث في خمس حلقات علي مدي الأيام الثلاثة شهدت حوارا خصبا بين الاساتذة الافريقيين والعرب، تحولت النظرات النقدية والتحليلية في افريقيا من قضايا الهوية والبنية الاقتصادية والسياسية لمجتمعات القارة إلي مشكلات الحدود والهجرة المتبادلة، إلي الصراعات الاقليمية والدولية في أفريقيا. كما تناولت قضايا الصراع الدولي والمؤسسات الرأسمالية الدولية وما تفرضه من شروط علي القارة أو ما تضعة من عراقيل علي نموها (جدول الأعمال منشور لاحقا).

وشهدت الجلسة الخاصة عن التعاون العربي الافريقي حوارا جادا ومسئولا نتيجة الحشد الذي قامت به الجمعيتان العربية والافريقية لهذه الجلسة، كان

رئيس الجمعية الافريقية قد دعا الأمين العام لجامعة الدول العربية لايفاد من يمثله في المؤتمر فاوفد مشكورا الاستاذ عدنان عمران (سوريا) الامين العام المساعد للشئون السياسية لحضور هذه الجلسة، كما دعا رئيس الجمعية العربية، الدكتور السامراني (العراق) بصفتة أمين عام الجمعية العربية للعلوم السياسية فحضر خصيصا من بغداد لهذا الغرض ومعه بعض الباحثين العراقيين.

وفي نهاية المؤتمر اصدر المجتمعون بيانا هاما وغير تقليدي سمي «ببيان القاهرة» حيث تضمن خلاصة موقف الحاضرين عن طبيعة الازمة في أفريقيا والضغوط الامبريالية التي تتعرض لها القارة من الناحية الاقتصادية والسياسية والثقافية، والبدائل التي تطرحها المؤسسات الدولية مؤدية إلي مزيد من القهر لشعوب القارة وطرح بعض البدائل الافريقية التي يري المجتمعون صحتها كاختيار وطني يخلص القارة من التبعية وتعتمد فيها شعوبها علي سياسات جماعية مشتركة للتنمية (ترجمة البيان منشورة في هذا العدد ايضا).

وفي جلسة خاصة للمشاركين من أعضاء الجمعية، عقد الاجتماع الدوري للجمعية العمومية (كل عامين مع مؤتمر الجمعية) حيث ناقشو جدول أعمال حافل بمشكلات الميزانية، ونشر اعمال المؤتمرات وتوجيه الدعوات للمشاركة في المؤتمر والنشاط الاقليمي للجمعية وتمثيل مجموعات اساتذة العلوم السياسية والعلاقات الدولية للجمعية بما يحفظ استقلالها وتوازن العلاقات مع المؤسسات الاجنبية المختلفة وما تفرضه حاجة الجمعية للتمويل من غلبة هذه العلاقة او تلك مع المؤسسات الدولية المختلفة.

وقد انتهي اجتماع الجمعية العمومية بانتخاب لجنة تنفيذية جديدة شهدت

تجديدا في بعض عضويتها كما قامت اللجنة بدورها بانتخاب الرئيس الجديد الدكتور عبد الله باتيلي (السنغال) والسكرتير العام الجديد الدكتور بيتر نيانجو (كينيا) وقررت الجمعية عقد المؤتمرالقادم في دار السلام (تنزانيا)حتفالا بذكري مرور عشرين عاما علي عقد المؤتمر التأسيسي الأول عام ١٩٧٣ بتأسيس الجمعية في رحاب جامعة دار السلام.

وقررت اللجنة التنفيدية تكليف رئيسها السابق حلمي شعراوي بالعمل علي طبع اعمال المؤتمر في طبعة باللغات الاجنبية وأخري بنشر ترجمة عربية كاملة لأعمال المؤتمر وذلك بالتعاون بين مركز البحوث العربية بالقاهرة والجمعية العربية للعلوم السياسية.

كما قررت اللجنة تكليف الاستاذة الدكتورة إجلال رأفت العضوة باللجنة التنفيذية ممثلة الشمال الافريقي، بالتشاور مع الجمعية العربية للعلوم السياسية لعقد حلقة بحث خاصة بالشمال الافريقي عن العلاقات العربية الافريقية في مطلع عام ١٩٩١.

بهذه الحيوية للقاء الافريقي العربي يمكن القول أن الجمعية الافريقية للعلوم السياسية قد قفزت نحو الشمال قفزة كبيرة بعقد مؤتمرها العام الثامن في الشمال الافريقي بعد عقد مؤتمرها العام الثالث في الرباط عام ١٩٧٧. وبذلك ساهمت الجمعية مع نظيرتها العربية في كسر حاجز الصمت القائم بين المثقف العربي والافريقي إزاء عزوف معظم المثقفين علي الجانبين عن تبادل الحضور والحوار بسبب ضعف المجالات التي تتوفر لهذه الانشطة،أو اقتصار بعضها علي الندوات الرسمية التي يغلب عليها طابع المجاملة أوالتوتر أحيانا دون حوار حقيقي معمق وصريح.

برنامج المؤتمر الثامن
للجمعية الافريقية للعلوم السياسية

السبت ٢٠ يناير ١٩٩٠

١٠-٣٠، ١٠ صباحا : الجلسة الافتتاحية

كلمة الاستاذ حلمي شعراوي

رئيس الجمعية الافريقية للعلوم السياسية

كلمة الاستاذ محمد فائق - اللجنة المصرية للتضامن الافروآسيوي

كلمة الدكتور علي الدين هلال

رئيس الجمعية العربية للعلوم الساسية.

٣٠، ١٠- ٠، ١١ صباحا: خطاب رئيسي

د. سمير أمين منتدي العالم الثالث

افريقيا والتغيرات العالمية

٠٠، ١١ - ٣٠، ١١ استراحة

٣٠، ١١- ٣٠، ١٣ المحور الاول

ازمة الهوية القومية

الرئيس: أ/اكواديبا ننولي، جامعة نيجيريا، نسوكا

المتحدثون :

١- صامويل اجو، جامعة جوس، نيجريا

«الأزمة والعرقية وتوزيع العائد في نيجريا ١٩٧٨ - ١٩٨٨»

٢- جانيت هارتمان، جامعة دار السلام، دار السلام

«الازمة الناشئة لهوية تنزانيا السياسية»

٣- جمال عبد الجواد

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة

«الهوية القومية : القضية التي لم تحسم: منهج مقارن»

٤- أرون ت. جانا، جامعة جوس نيجريا.

«الامبريالية والمسألة القومية في افريقيا: التجربة النيجيرية»

٥- مامادو ديوف و اميناتا دياو

نظام تغيير السلطة في السنغال بين سنغور وديوف

١٦,٠٠ - ١٨,٣٠ المحور الثاني

التعاون والصراع الاقليمي

الرئيس : د.ايبو ماندازا، نائب رئيس الجمعية (الجنوب الافريقي)- زمبابوي

المتحدثون

١- اويه اوجانيا ديجو، جامعة اوبافيمي أولوو، ايل -لفة، نيجريا

التكامل الاقتصادي الاقليمي والاعتماد علي الذات

دراسة نقدية للايكواس»

٢- جون ماركاكيس، جامعة اليونان، كريت ، اليونان

الصراع والتعاون الاقليمي بالاشارة للقرن الافريقي

٣- اجلال رأفت

نزاع السنغالي - الموريتاني الاسباب المحلية والاقليمية

٤- نبيه الاصفهاني

التعاون و الصراع في شمال افريقيا

٥- عبد الله باتيلي

الصراع السنغالي - الموريتاني : جذوره ، ظواهرة ، آفاقه

١٩ حفل استقبال في فندق الشيراتون (الدور الثاني)

الاحد ٢١ يناير ١٩٩٠ المحور الثالث

التعامل مع أزمة افريقيا الاقتصادية

الرئيس: د. داني و. نابوديري

جامعة الشعب الدولية، هيلسن جور، الدانمارك.

المتحدثون

١- جوركي جمال نكروما

معهد زيمبابوي للدراسات التنموية، هراري

«ادارة العمال في الازمة الافريقية: حالة جنوب افريقيا»

٢- امادو تانكوانو - جامعة نيامي ، نيامي، النيجر

«تخصيص المشروعات العامة النيجيرية»

٣- توجبا - ناه تيبوتي، (ليبريا)

«التكيف الهيكلي وادارة الدين الافريقي»

٤- فيريموني بالجوري جامعة ماكاريري، كامبالا، اوغندا

«الاقتصاد المتدني : تحليل للازمة الاقتصادية الافريقية مع

التركيز علي اوغندا »

٥- عثمان محمد عثمان

مشكلة الديون الافريقية: هل هناك حل؟

٦- محمد السيد سعيد.

الدين في ادارة الازمة الاقتصادية في افريقيا بالتركيز علي حالة مصر»

٧- خديجة صفوت

إدارة الاعتماد المتبادل، الدولة والازمة الاقتصادية في افريقيا »

-١٦،٠ - ١٨،٣٠ الجمعية العمومية

الاثنين ٢٢ يناير، ١٩٩٠ : المحور الرابع

العلاقات العربية الافريقية

الرئيس : د. علي الدين هلال دسوقي.

استاذ العلوم السياسية، جامعة القاهرة

المتحدثون

١- أ/محمد فائق

«حركات التحرر الوطني ومستقبل العلاقات الافرو -عربية»

٢- د.سعد ناجي جواد.

الموقف العربي تجاه المشاكل الافريقية

٣- السفير عدنان عمران (الجامعة العربية) تعقيب

٤- د.أ. اولو سانيا (نيجريا) تعقيب

٥- أ/عبد السلام بغدادي، الموقف الافريقي تجاه المشاكل العربية

١١.٣٠ - ١٣.٠٠ الجلسة الخامسة

الرئيس د. عبد الله باتيلي

المتحدثون

١- د. عصام الدين جلال

التكنولوجيا ومستقبل العلاقات العربية الافريقية

٢- أ/سمير حسني

العون الفني الجماعي لافريقيا

٣- احمد يوسف القرعي

التعاون الافريقي- العربي : في السياسة الدولية.

-١٣،٠ - ١٣.٣٠ الجلسة الختامية

الرئيس عبد الله باتيلي

رئيس الجمعية الافريقية للعلوم السياسية للدورة الجديدة

اعلان القاهرة
المؤتمر الثامن عشر للعلوم السياسية

التقينا، نحن أعضاء الجمعية الافريقية للعلوم السياسية AAPS في مؤتمرنا الدوري الثامن الذي عقد بالقاهرة في الفترة بين ٢٠-٢٢ يناير ١٩٩٠ حول «الأزمة الافريقية» كموضوعة عامة، ناقشنا من خلالها شئون القارة في وضعها الراهن.

١ - الأزمة الاقتصادية

لقد لاحظنا أن الأزمة الاقتصادية التي تعانيها قارتنا منذ عام ١٩٨٣ قد استمرت في تفاقمها. فنحن الآن نواجه أزمة متعددة الأوجه حاصرت كل جوانب الحياة. ان الوضع الاقتصادي للقارة يتطلب أكثر من مجرد الترميم حيث تواجه الانشطة الانتاجية الموجودة ظروفا معادية داخليا وخارجيا. فلازالت منتجات التصدير الافريقية تواجه الاجراءات الحمائية في الخارج وغيرها من أشكال التمييز. كما تواجه انهيار معدلات التبادل الدولي وتقلبات شديدة في سوق السلع الذي ازداد سوءا بسبب ترتيبات السلع العالمية غير المستقرة تلك التي تواجه ضغوطا سلبية من جانب البلدان المستهلكة الرئيسية وبعض البلدان المنتجة. لقد انخفضت الأرباح التي تجنيها افريقيا من صادراتها بينما ارتفعت اثمان وارداتها، الأمر الذي أدي الي وضع حرج في موقف ميزان مدفوعاتها وأضاف أعباء جديدة الي مديونية القارة الخارجية.

٢- الضغوط الخارجية

في ظل هذه الظروف خضعت البلدان الافريقية خلال السنوات السبع الأخيرة لضغوط شديدة من جانب البلدان الغربية والمؤسسات متعددة القوميات لاجبارها علي التكيف واعادة بناء اقتصاداتها. فتسببت عمليات صندوق النقد الدولي لخلق الاستقرار وبرامج البنك الدولي للتكيف البنائي في توجيه ضربة قاصمة لأي من مظاهر الانعاش الاقتصادي التي كان من المفترض أن تنجزها هذه السياسات والبرامج. ان الأثر العكسي لهذه البرامج علي الاقتصاديات الافريقية وما نتج عنها من تخفيض قيمة العملة، وتدهور الأجور، وإلغاء الدعم، وتخفيض الانفاق الحكومي علي الخدمات الاجتماعية، وكذلك المضي في اتجاه تحويل المنظمات التابعة للدولة الي مؤسسات خاصة (الخصخصة)، كل ذلك قد قوض محاولات الدول الافريقية للاعتماد علي الذات. لقد تآكلت بشدة قيمة العملات الافريقية وأدي ذلك الي هروب وتسرب رؤوس الأموال، كما أدي الي احلال الدولار الامريكي والفرنك الفرنسي والعملات الكبري الأخري محل العملات الافريقية. علاوة علي ذلك تسببت تلك السياسات والبرامج في انهيار نظم التمويل وتقويض امكانيات تعبئة المدخرات من أجل التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي.

ان الثورة التكنولوجية المعاصرة في المعلوماتية والاتصالات والتكنولوجيا الحيوية والآلية الذاتية سوف تمضي أبعد من ذلك في اضعاف القارة اقتصاديا بدلا من أن تؤدي الي تقويتها، بالاضافة الي أن تلك التطورات سوف تدمر الشروط البيئية والايكولوجية فغي القارة التي تعتمد عليها بشدة حياة الشعوب الافريقية ومن المتوقع أن تؤدي التطورات الأخيرة

في أوروبا الشرقية الي تعقيد هذا الوضع حيث خلقت تلك التطورات انطباعا بأن الرأسماليةتقدم الحل الممكن الوحيد للأزمة العالمية، لذا فنحن نعتقد أن مهمة الباحثين الأفارقة الآن هي اعادة تقيم كل من تاريخ الرأسمالية وتاريخ الاشتراكية في ضوء خبرات التكيف البنيوي المعاصر واعادة تحديد مفهوم الاشتراكية واتجاهات العلاقات الاقتصادية العالمية الجديدة في ظل البيريسترويكا.

٣ - الأزمة السياسية

لقد أثرت هذه الأزمة الاقتصادية والتدخل الخارجي تأثيرا عميقا في نظمنا السياسية ان دعاوي التحديث التي أجبرنا علي تصديقها قد تعثرت جميعا. ويواجه زعماء القارة أزمة شرعية ويستمر فرض الأشكال المختلفة للديكتاتورية علي القارة. ويبدو أن مشروع بناءالأمة قد أجهض في معظم البلدان الافريقية، حيث تواجه بلدان كثيرة في القارة صراعات داخلية خطيرة ازدادت سوءا بسبب انتشار الفساد والمحسوبية والعمليات الاجرامية في الأوساط العليا. ان الدولة في افريقيا تواجه تهديدا سواء في مراكز السلطة أو تخومها.وبعجزها عن حل الصراعات بين فئات الشعب سلميا. أصبحت الدولة الافريقية ذاتها عنصرا في الصراع، وفي تلك الشروط يحاول الشعب البحث عن استراتيجيات بديلة للنهضة والتنظيم الذاتي.

ان التفكك الذي يتهدد الدولة قد أدي الي تعقيد العلاقات الاجتماعية والثقافية بين مختلف قطاعات سكانه. ويضيف الصراع الاثني مزيدا من العوامل التي تسبب في الانهيار الثقافي والعكس بالعكس مع ناتج ذلك الصراع . فالتعصب الديني والاثني يزداد بين المجموعات والروابط

الدينية والاثنية المختلفة وحتي في داخل هذه المجموعات. كمايؤثر ذلك الانهيار الاجتماعي - الثقافي ايضا علي المكاسب الاجتماعية التي تم انجازها للنساء والاطفال خلال أعوام طويلة من النضال. وتواجه العديد من الجماعات والروابط الاجتماعية والثقافية المضادة أيضا نفس المصير. ونتيجة لتلك التطورات أصبحت التمردات الدينية والاجتماعية تهدد التماسك الاجتماعي والاندماج القومي.

٤- التعاون الافريقي - العربي والجامعة الافريقية

ناقشنا أيضا التعاون الافريقي- العربي، ووصلنا الي نتيجة مفادها ان المفهوم الأصيل للجامعة الافريقية الذي يحقق من خلاله التضامن والتعاون الافريقي- العربي، قد تم استبداله بمفهوم جديد للتعاون باعتباره أحد جوانب عملية العولمة التي تقوم بها الامبريالية. وفي ظل هذا التغيير ازدادت قوة الصهيونية وضعفت الوحدة الافريقية العربية الموجهة لانجاز التطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني في تقرير مصيره. وانعكس هذا في محاولات الدولة الصهيونية الحالية لقمع وتحطيم الانتفاضة البطلة للشعب الفلسطيني في المناطق المحتلة ورفضها قبول كل العروض المعقولة التي قدمتها منظمة التحرير الفلسطينة من أجل التوصل الي حل سلمي للمشكلة. ان اعادة تقوية ودفع التعاون الافريقي العربي يجب أن يقوم علي اعادة اكتشاف مفهوم ثوري للجامعة الافريقية تتبني مواقف معادية للامبريالية حيث يمكن لهذا وحده أن يحفز التعاون والتضامن بين الشعوب الافريقية والعربية ويؤدي الي تقوية نضالات الشعوب من أجل تقدمها الاجتماعي وحقها في تقرير مصيرها. اننا نطالب بالتحديد كل المنظمات التي حضرت المؤتمر ان

تقيم بنكا للمعلومات لمراكمتها وتداولها بين المؤسسات المتشابهة من أجل تحقيق فوائد للمنظمات وتعاون بين المؤسسات الافريقية- العربية. ان خضوع افريقيا المستمر قد انعكس بشكل أكبر في محاولات نظام الأبارتيد العنصري الدؤوبة في جنوب افريقيا لاعطاء نظام السيطرة الاستعمارية المسمي بالأبارتيد، وجها جديدا في ظل النظم الامبريالية الحالية التي تقود حملة الحل التفاوضي». وفي حين ترحب افريقيا بكل المحاولات التي تهدف الي اقرار السلام في هذا البلد، فاننا لا نستطيع أن نغض البصر عن القوي السلبية التي لا زالت تتمني استمرار نظام السيطرة الاستعمارية علي الشعب الافريقي تحت أسماء وأزياء جديدة. ان هذا ينسحب أيضا علي استقلال ناميبيا فنجاحها الحالي في تطبيق قرار ٤٣٥ والذي أدي الي انتخاب ممثلي سوابو SWAPO تتهدده مناورات الدولة الاستيطانية الاستعمارية لانكار هذه المكاسب، وتتضمن تلك المناورات العديدة محاولة استمرار السيطرة علي خليج «والفيس باي Walvis Bay الذي يكون جزءا عضويا من دولة ناميبيا المستقلة الجديدة

٥- يجب علي افريقيا أن تخط طريقا جديدا

تظهر كل هذه التطورات ان حالة الموقف الراهن في الخارج لا يمكن أن تحتمل، ويجب أن يبذل الشعب الافريقي بأجمله جهودا جادة من أجل معالجة هذا الوضع المفزع . ويستلزم الأمر اجراء تغيرات أساسية يمكن عن طريقها فقط احياء القارة كمجتمع متماسك. ويمكن ازالة فجوة الثقة الموجودة بين الشعب وزعمائه فقط اذا تحملت الزعامة في القارة مسئوليتها الكاملة وأصبحت قابلة للمحاسبة أمام شعبها. تلك هي المسألة الحاسمة في الأمر

حيث يتضمن الاستعداد للمسائلة أمام الشعب نظاما ديقراطيا جديدا وأسلوبا للحياة ومنهجا للتنظيم السياسي ويجب أن يتمفصل ذلك مع متطلبات الشعب.يجب التوصل الي برامج اقتصادية جديدة بناء علي تطلعات الشعب واحتياجاته بعد اعادة بناء الديمقراطية المؤسسة علي حق الشعوب في تقرير مصيرها واستقلالها، كما يجب مقاومة الضغوط الخارجية علي موارد القارة، تلك التي تتجاهل حق الشعب في تحسين مستوي معيشته، وعلي افريقيا تصدير مواردها واستيراد السلع والخدمات الأساسية اللازمة لسد احتياجاتها فحسب بناء علي توازن العائد الصافي لصالحها. فلا يمكن لمجتمع أن يقيم أود نفسه دون أزمات كبيرة اذا ما عمل وفقا لمبدأ التسرب الصافي لموارده. ان الأزمة الضخمة الحالية التي تواجهها القارة هي في الحقيقة انعكاس لهذا التسرب للموارد والذي استمر خلال الخمسمائة عام الماضية من النهب ودورنا في السماح بهذا السلب والاستغلال الدائمين. ومن ثم يجب ايقاف هذا اذا كان لافريقيا أن تعيد اكتشاف ذاتها وتحدد دورها الجديد كشريك متساو ومحترم في المجتمع الدولي.

اننانهيب بكل أعضاء الجمعية الافريقية للعلوم السياسية، وكل منظمات القارة تكريس أنفسهم لمهمة احياء القارة واعادة اكتشافها في ظل ظروف التهميش القاسي السائد حاليا. ويجب الا تتوقف نظرتنا للأزمة عند حدود جوانبها السلبية بل يجب التعامل معها باعتبارها تتيح لنا فرصة للتغير احي وايقاف قارتنا علي قدميها في عالم التغيرات السريعة والاعتماد المتبادل، كمانطالب الباحثين والممارسين الأفارقة بالارتباط بالمنظمات

الشعبية وقواعدها ومساندة جهودها الاحيائية ومساعدتها في البحث عن حلول لمشكلاتها.

ان الموقف الاكاديمي المنفصل عن المجتمع لن يكون كافيا للوفاء بالتزاماتنا الاجتماعية والسياسية، فالحركة السياسية الثورية الجديدة التي تقوم علي مفهوم الجامعة الافريقية الثورية سوف تنهض فقط انطلاقا من جهود الشعب في اعادة تنظيم نفسه وادارته الذاتية. ويجب علي المثقفين الأفارقة ايجاد دورهم في هذا المسعي وليس في البحث عن حرية اكاديمية منفصلة لأنفسهم فقط. يجب أن ننادي بالحرية الأكاديمية كجزء من النضال العام من أجل الحرية والديمقراطية لكل الشعب.

في ظل ظروف التفكك العام التي يعانيها المجتمع المدني، سوف تنهض قيم اجتماعية وسياسية جديدة من خلال نضالات الشعوب، وعلينا جميعا المشاركة في هذه النضالات والمساعدة في خلق تلك القيم الجديدة لأجلنا جميعا ولأجل كل شعوب العالم بأسلوب ثوري جديد. ان مصير القارة الافريقية في أيدينا، وبدلا من الشكوي من التهميش الذي تتعرض له افريقيا بسبب التطورات الحادثة في أوربا الشرقية، يجب أن ننتهز الفرصة التي تتيحها لنا تلك التطورات والأزمة العامة في القارة كي نبني أنفسنا بشجاعة. علينا أن نؤكد مسئوليتنا تجاه أنفسنا وبهذه الطريقة نتوحد لنقاوم الضغوط الخارجية و الداخلية التي تقهر قارتنا. وبدون هذه المسئولية التي التزمنا بها أمام أنفسنا، فلن نستطيع التحرر حقيقة. ولكن بهذا لتصميم يمكننا أن نقول، كبداية: سوف تتحرر افريقيا وسوف تمتلك مصيرها.

أقرها المؤتمر العام في القاهرة ، مصر ، ٢٢ يناير ١٩٩٠.

حول المؤتمر الدولي للعلوم السياسية
بيونس ايرس - ٢١-٢٥ يوليو ١٩٩١

المراكز والأطراف في السياسات المعاصرة
الاعتماد المتبادل وتوزيع القوي غير المتناسق

تقديم:جان ليكا Jean Leca
رئيس لجنة البرنامج للمؤتمر الخامس عشر للمؤتمر العالمي للجمعية الدولية للعلوم السياسية (IPSA)

أن التناقض المسيطر الذي يبرز في العشرين سنة الأخيرة يتركز في رؤية السياسات العالمية المعاصرة باتجاه المزيد من علاقات الاعتماد المتبادل والارتباط المتبادل(منذ أطروحة مؤتمر واشنطن ١٩٨٨ حول «عالمية السياسة») وفي نفس الوقت باعتبارها تزايدا للتجزئة. وتكشف عمليات «بناء الأمة» (أو أحيانا«تجزئة الأمة») أكثر فاكثر عن نماذج مختلفة لاطار ابنية وشرعية السلطة فهنا نتحدث عن قابلية الهويات المحيطية والعرقية للارتداد، وهنالك يدور الحديث عن تحلل المجتمعات المحلية، هنا يعوق الفلاحون الدولة، وهنالك تسحق الدولة أو تذيب الجماعة الفلاحية. انناغيل

لفهم الاحياء الديني إما باعتباره دعما لعملية بناء الدولة أو كقوة هائلة لإحباطها، وعلي نفس المنوال، نميل لاعتباره رد فعل ضد عملية التحديث أو اعتباره أسلوب للتكيف معها وتحديث المجتمع؛ فالجاذبية العالمية للديمقراطية (ويمكن للبعض القول بميل تجاه «الدمقرطة») تمضي متساوقة مع النماذج التسلطية التي تنوب عن العقلانية الاقتصادية أو المصالح القومية. نتحدث في الديمقراطيات الغربية وبالمثل في أي مكان آخر عن اتساع مدي حرية الاختيار والفردية. وفي نفس الوقت نتحدث عن المعوقات المفروضة من قبل آليات أو تنظيمات لا شخصية (التناقض التوكفيلي والفيبري القديم)، وبالمثل، يظل صحيحا أن المجتمعات الأكثر عصرية قد أصبحت اكثر اندماجا وتوحدا من الناحية الاقتصادية (الأمر الذي لا يعني «تكافؤها») في حين أحدث طابع التعددية علي الصعيد الثقافي. وبدراسة المسلمات، أو الايديولوجيات المشتركة لم يكن هناك مفهوم يتمتع بالاحترام مثل مفهوم «المجتمع المدني» (حجر الزاوية في النظريات السياسية الليبرالية والماركسية) الذي استخدم بشكل واسع (ودونما دقة) في فهم العديد من الأزمات (التي تمتد من أزمة دولة الرفاهية وحتي أزمات الدول القومية أو التسلطية). ولم يخضع ذلك المفهوم من قبل لمثل هذا النقد القاسي الذي تعرض له بسبب سلطويته الواضحة وتحيزه المحدد (انظر، علي وجه الخصوص وليس الحصر، النظرية السياسية النسوية). وينظر في السياسات الدولية الي «السوق العالمي» ، و«التكنولوجيا العالمية» و «التمويل والمشروعات الدولية» باعتبارها وسائل توحيد قوية وأيضا باعتبارها قوي معوقة.

لقد أصبحت التغيرات في نظام الكرة الأرضية (المجال الحيوي، البيئة، النظم البيئية) أكثر التحديات توحيدا للبشر، حيث يمكن لأي شخص في أي مكان أن يتأثر بالتصرفات البشرية التي تتسبب في تغيرات في نظام الكرة الأرضية وأن يتأثر أيضا بالاستجابات البشرية للتغيرات في ذلك النظام الأرضي. وربما كانت مشكلة الديون العالمية هي الأكثر ارباكا والتي تؤدي الي نتائج سياسية مروعة في مختلف السياقات الاجتماعية. وتبدو الثقافة العالمية، التي تعززها صناعةوسائل الاعلام واتساع شبكات الاتصال المختلفة، أكثر الأمور المربكة ازعاجا. لكن في نفس الوقت يمكن تفسير النظام العالمي بشكل أفضل باعتباره سيرورة مستمرة من التنوع والتجزئة أكثر منه كسيرورة اندماج أن ضعف اتساق التحالف التي كانت جيدة التأسيس، وانهيار الاستقرار المهيمن والفشل (المؤقت) للاندماج الوظيفي والافتقار للتقدم في التنظيم العالمي هي كلها حالات وثيقة الصلة بالموضوع.

سوف يدرس المؤتمر العالمي الخامس عشر النماذج التناقضية للتطور مستخدما تصور «المركز- الاطراف» وستكون الفكرة المركزية التي يعتمد عليها هي اننا نعيش في عالم من علاقات القوي المبنية لكن غير الثابتة، والتي تحدد المراكز المختلفة ومستويات الاطراف وفق معايير متعددة وان كانت غير شاملة.

ان التصور المجازي مركز - محيط(وهو تصور مألوف بشدة لدي علماء الجغرافيا السياسية، وعلماء النفس، وعلماء الاجتماع، ولكن بدرجة أقل علماء السياسة غير المتمكنين في السياسات الاقليمية أو الاقتصاد السياسي العالمي) هو تصور يصعب التلاعب من خلاله. ومن أجل اطلاق

مخيلتنا العلمية (وابقائها تحت السيطرة). يبدو ملائما أن نمزج بين ثلاث رؤي، تتلائم منها اثنتان تلائما تاما مع علماء السياسة:

١- السياسة العالمية كتعارض بين وحدات سياسية ذات سيادة، تحمل كل منها نظما مركزية،أكثر أو أقل تعقيدا في مجال الوحدة الداخلية وتؤكد علي الحالة التي تشهدها طبيعة السياسات العالمية وحالة التمدن التي تشهدها السياسات المحلية .

٢- السياسات العالمية كتعبير عن (واستجابة ل) التحديات المشتركة التي تواجه المجتمع ألدولي وتؤكد علي الاعتماد المتبادل والجانب المتمدن في السياسات الدولية،

٣- وأخيرا، اتجاه: المركز -الأطراف؛ ويفترض أن هناك تدفقات مختلفة لموارد هامة أو تداولات (نقود، تكنولوجيا، قوة عسكرية، قيم، رموز، معاني، ..لومات، معارف) تكون شبكات نوعية. إنه لأمر مقبول (سواء نظريا أو امبريقيا) ان هذه التدفقات لا تدور بشكل عشوائي، لكن هناك نماذج تنظم اتجاهها وتمركزها، تمكننا من أن نموضع في بعض الاماكن مراكز محددة دون أن يتضمن ذلك انها كلية القدرة وان الأطراف تكون دائما «المتغير التابع» للمركز. يمكن لتلك الشبكات أن تكون مقتصرة علي وحدة سياسية معينة داخل حدود محددة جيدا، أو تمتد عبر حدود قومية. ويمكن أن تكون هذه الشبكات متطابقة أحيانا كمنظمات ذات بني ومؤسسات، وأحيانا أخري تقوم كآليات تميز في عملها بلدان بعينها، او مجموعات، أو مواضع محددة (مركزية، طرفية أو شبه طرفية) علي طول متصل معروف.

تدرس وجهة النظر الثالثة موضوعات مألوفة مرتبطة بالأقسام الفرعية لعلم السياسة. ففيما يتعلق بالنظريات السياسية. هل الممكن عرض ومناقشة مذاهب سياسية معينة باعتبارها متمركزة حول مصالح محددة ومن ثم تستبعد الآخرين من تصوراتها؟ هل يمكن في السياسات المقارنة المضي عمقا في مسألة السببية وارجاع سمات سياسية محددة (مثل طبيعة النخب، نماذج التحالفات، الثقافة السياسية) الي التموضع الطرفي أو شبه الطرفي لبلدان بعينها؟ سوف يكون مفيدا توسيع التساؤل الي مجال السياسات العامة المقارنة لكي نحدد بدقة اكثر مسألة الي أي مدي تشكل الشخصية الفريدة لمجال سياسي خاص العمليات السياسية ونتائجها، أو اذا ما كانت دالة في الخصائص المميزة للبلد الذي تحدث فيه. يمكن لكل من مجالات السياسية والأنماط القومية أن تكون جزءا من (أو تتأثر ب) شبكات المركز والأطراف، قوميا و/أو عبر قومي. وأخيرا، يشير تصور مركز- أطراف الي الجانب ذي البعدين في العلاقات الدولية: يؤكد البعد الأول علي اعادة بناء علاقات القوة في النظام العالمي، ويري الثاني الشروط العامة التي تشكل معوقات، أو تقدم الفرص، للسياسة والسياسات القومية، التي يمكن أن تسمح لنا بعبور الفجوة المألوفة بين السياسات المقارنة والعلاقات الدولية.

ان الموضوعة الرئيسية للمؤتمر سوف تنقسم الي أربعة موضوعات فرعية تستجيب للمجالات الفرعية لعلم السياسة: النظرية السياسية، علم السياسة الجزئي، والكلي (العمليات السياسية والمؤسسات السياسية)، الدراسات السياسية، العلاقات الدولية. ومن المتوقع أيضا فتح أو توسيع قنوات

الاتصال الهامة مع الفروع العلمية القريبة كالانثروبولوجيا ، والسوسيولوجيا ، وعلم الاقتصاد .

جدول أعمال المؤتمر الدولي

الموضوع الرئيسي : المراكز والاطراف في السياسة المعاصرة : الاعتماد المتبادل والقوي غير المتناسقة

Centres and prepheries in Contemporary politics, interdependence and power asymmetries

١- في النظرية السياسية

١-١ المراكز والحدود كبني ثقافية

١-٢ تأثير المراكز علي الاطراف في المذاهب والأفكار السياسية

١-٣ الاصول واعادة الانتاج في النظرية السياسية

١-٤ المساواة الاجتماعية وعدم المساواة في الفكر السياسي

١-٥ مراجعات حول الاستعمار والتبعية

١-٦ القومية والحركات العقائدية الدينية

١-٧ النظرية السياسية الكلاسيكية:الفروض الاساسية والتطورات الحديثة

١-٨ النظرية الديمقراطية :الفروض الاساسية والتطورات الحديثة

١-٩ ديناميات وتفاعلات النظريات الاشتراكية والليبرالية

٢-السياسات العامة والفرعية : العمليات السياسية والمؤسسات

٢-١ مراجعات متنوعة للعلاقات الطبقية(١)

٢-٢ مراجعات حول علاقات الجنس

٢-٣ العلاقات العرقية والعنصرية

٢-٤ علاقات السيد والتابع

٢-٥ البرلمانات وبناء المراكز وتمثيل الاطراف

٢-٦ المحاكم وبناء المراكز

٢-٧ العلاقات المتغيرة بين شئون المال والعمالة

٢-٨ تمثيل هويات ومصالح جديدة

٢-٩ سياسات القطاع الاقتصادي غير الرسمي

٢-١٠ السياسات اللغوية

٢-١١ بناء الدولة الوطنية واضطرابها

٢-١٢ التغيرات في النظم الحزبية وتنظيماتها

٢-١٣ وسائل الاتصال في اطار المركز والاطراف

٢-١٤ الفيدرالية وإعادة بناء علاقات المركز -الاطراف

٣- دراسة السياسات

٣-١ العملية السياسية في أطار علاقة المركز- الأطراف

٣-٢ العلاقات الحكومية في العملية السياسية

٣-٣ محاولات الاصلاح للقطاع العام

٣-٤ الاتجاهات نحو الخصخصة واللامركزية

٣-٥ الترابطات السياسية لسياسات التكيف الاقتصادية

٣-٦ السياسات الثقافية والتعليمية في علاقات المركز والاطراف

٣-٧ السياسات الاجتماعية والافقار

٣-٨ سياسة تمليك الأراضي والاصلاح الزراعي

٣-٩ التغير العالمي والسياسات الاعلامية.

٤- العلاقات الدولية

٤-١ نزع السلاح والوفاق في نصف الكرة الشمالي

٤-٢ ادارة الأزمات ومنع الحروب

٤-٣ الصراعات الاقليمية في العالم الثالث

٤-٤ عمليات نقل السلاح الدولية وشبكات العنف

٤-٥ انبعاث وتحولات الكتل الاقليمية

٤-٦ الاقتصاد السياسي الدولي-(١) التنافس علي الاسواق

٤-٧ الاقتصاد السياسي الدولي-(٢) التغيرات في النظام المالي الدولي

٤-٨ الاقتصاد السياسي الدولي -(٣) سياسات الديون الخارجية

٤-٩ السياسات البيئية والقضايا العالمية

٤-١٠ التغيرات في المراكز والايديولوجية والدينية

٤-١١ اصلاح نظام الامم المتحدة

٤-١٢ البعد الدولي للمقرطة وحقوق الانسان

ملاحظات

حددت الجمعية الدولية للعلوم السياسية مقررا ومساعد مقرر لكل محور من هذه المحاور الأربعة وأربعين - وتتوفر عناويتهم تفصيلا لمن يرغب في الاتصال للمشاركة عند الاستاذ حلمي شعراوي عضو لجنة البرنامج للمؤتمر الدولي وعنوانه : مركز البحوث العربية ١٤ ش عبد العزيز الدريني - المنيل.ت ٣٦٢٥٦٨٧- كماتتوفر اية تفصيلات اخري عن المؤتمر عند رئيس لجنة البرنامج

Institut d'Etudes Politiquest Prof. Jean Leca
Rue Saint Guillaum 75007 - Paris- France.

وثائق الصراع الاثيوبي - الاريتري
اجتماع نيروبي ٢٠ نوفمبر ١٩٨٩

- خطاب ممثل الحكومة الاثيوبية
- خطاب ممثل الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا
- الاتفاق النهائي
- مذكرة الرئيس كارتر
- تعقيبات الجبهة الشعبية
- بيان صحفي من الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا
- مقابلة مع ممثل الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا

تقديم : تنشر هنا بعض وثائق الحوار التفاوضي بين الحكومة الاثيوبية والجبهة الشعبية لتحرير اريتريا، والذي ثم في نيروبي في ٢٠ نوفمبر ١٩٨٩.

وقد سبق أن نشرنا في العدد السابق (نوفمبر ١٩٨٩) بعض وثائق اللقاءات الاثيوبية الاريترية باشراف الرئيس الامريكي السابق جيمي كارتر

والتي تمت في أتلانتا بالولايات المتحدة الأمريكية، واعقبناها ببعض الوثائق الصادرة عن الجبهات الاريترية الأخري التي التقت بالرئيس كارتر.

وفي وثائق نيروبي ما زال القارئ يشعر أنها في رحلة «محادثات حول المفاوضات» حيث يجري الحديث عن الترتيبات وعن المراقبين وعن طبيعة الوفود.

وهي محادثات صادرة عن مبادرة اثيوبية صدرت عن البرلمان في يونيو ١٩٨٩ «لإقرار السلام الدائم في البلاد» ولكنها حوصرت - في اتلانتا- باطار «المحادثات في مركز كارتر» أي باشراف أمريكي خاص. ويبدو أن ذلك هو سبب التوتر الذي حدث في نيروبي عندما صممت الجبهة الشعبية أن تدعي الآمم المتحدة كمراقب بل ان الجبهة تسعي لتحريك دور الأمم المتحدة باعتبار القضية ذات طابع دولي خضعت في بداية تعقيدها لقرارات الأمم المتحدة(الاتحاد الفيدرالي الذي أقرته الأمم المتحدة عام ١٩٥١ والغته اثيوبيا عام ١٩٦١). ولذا سجل ممثلوا الجبهة عدم جدية الرئيس كارتر في دعوة الامم المتحدة او الاتفاق معها علي تمثيل مناسب.

والي جانب الوثائق المباشرة لاجتماعات نيروبي فإننا ننشر بعض التعقيبات الصادرة عن الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا بل ومقابلة صحفية مع اصدقاءها توضح بعض مالم يرد في الوثائق من تطورات

نشير هنا إلي أن الجانب الاثيوبي اجتمع بعد نوفمبر ١٩٨٩ بممثلي جبهات تحرير اريترية أخري في صنعاء بوساطة يمنية وغياب دور الرئيس كارتر. وسوف نحاول في عدد قادم نشر وثائق هذا الاجتماع.

الكلمة التي ألقاها
د. أشاجري بيجليتو. رئيس وفد حكومة جمهورية اثيوبيا الديمقراطية الشعبية في الحفل الإفتتاحي للدورة الثانية لمحادثات السلام التمهيدية بين حكومة جمهورية اثيوبيا الديمقراطية الشعبية والجبهة الشعبية لتحرير ارتريا.

نيروبي

٢٠ نوفمبر ١٩٨٩

سعادة الرئيس اراب موي Arap Moi

سعادة الرئيس جيمي كارتر Jimmy Carter

الأخوة

السيدات والسادة

ان الدورة الثانية للمحادثات التي بدأت في أتلانتا لانهاء حرب الأشقاء الطويلة والتوصل لحل سلمي لمشكلة الجزء الشمالي من بلادنا تستأنف اليوم في موقع افريقي رائع بمدينة نيروبي.

باسم حكومة جمهورية اثيوبيا الديمقراطية الشعبية وباسم الوفد، أود أن أعبرعن امتناننا القلبي لحكومة جمهورية كينيا لقيامها بالترتيبات التي مكنت من عقد ذلك الملتقي، وبوجه خاص. لفخامة الرئيس الكيني دانيال اراب موي المقاتل الملتزم الذي لا يكل في سعيه لتحيق السلام والحب

والوحدة في المنطقة.

كما أحب أيضا أن أعبر عن امتناننا العميق وسعادتنا للرئيس كارتر الذي كرس جهوده لجمع الأطراف للبدء في محادثات السلام في أتلانتا وجورجيا، ولم يبخل بالعمل سواء كمضيف او رئيس لانجاح المحادثات. والآن، يقطع آلاف الكيلومترات مع قرينته السيدة روزالين كارتر ومع مجموعته كي يأتي الي نيروبي لاستئناف المحادثات.

سعادة الرئيس موي

لقد قامت حكومة جمهورية اثيوبيا الديمقراطية الشعبية بجهود مكثفة خلال الخمسة عشر سنة الأخيرة لانهاء الحرب الأهلية التي اشتعلت في الثماني وعشرين سنة الماضية واقرار السلام الدائم في بلادنا.

ومبادرة السلام الجديدة التي قدمها البرلمان الوطني لجمهورية اثيوبيا الديمقراطية الشعبية (شنجو) في ٥ يونيو ١٩٨٩، هي استمرار وتكثيف لتلك الجهود.

ان هذا المبادرة، التي تعكس بشكل كامل وتعبر عن رغبة الشعب الاثيوبي العميقة قد تلقت دعما عالميا واسعا ولاقت قبولا وسط مختلف جماعات المعارضة. وعلي ذلك، بدأت المحادثات التمهيدية حول المسائل الاجرائية في سبتمبر الماضي بمركز كارتر في اتلانتا مع إحدي الجماعات المعارضة في اريتريا، وهي جماعة الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا.

وبالرغم من الجهود الكثيفة التي بذلتها حكومة جمهورية اثيوبيا الديمقراطية الشعبية. الا أننا لم نتمكن من الانتهاء من تلك المحادثات في الوقت المحدد وكان عليها أن تؤجلها لتستكمل في اجتماعنا هنا.

من الواضح أن الاطالة في المحادثات التمهيدية كنتيجة للاختلافات القليلة نسبيا لن تفيد في تحقيق أي غرض سوي تأخير استعادة السلام في بلادنا ومفاقمة البؤس لشعبنا.

ان حكومتي ترغب بشدة في رؤية المحادثات التمهيدية تنتهي بنجاح في نيروبي كما تتمني أن تبدأ المحادثات الحقيقية الرئيسية التي تستهدف بدء السلام الدائم وبأقصي سرعة ممكنة.

وكحكومة ملتزمة باستقامة بعملية السلام، فسوف نفعل، من ناحيتنا، ما بوسعنا- كما كنا في اتلانتا - لجعل ذلك حقيقة.

وتعتقد حكومة جمهورية اثيوبيا الديمقراطية الشعبية اعتقادا قويا بأن السلام هو الحل الوحيد لكل المشكلات المتعددة التي ظهرت. ونحن مدركون تماما أنه لن يكون هناك تنمية حقيقية بدون سلام دائم، وأن السلام لا يمكن أن يدوم فعليا بدون تنمية. وان التزامنا بنجاح عملية السلام راسخ بعمق في هذا الوعي الشعبي. وهناك قناعة كاملة لدي وفدي بأن الحل السلمي للمشكلة في ارتريا يمكن ايجاده من خلال المفاوضات في مباحثات السلام الرئيسية.

سعادة الرئيس موي

السيدات والسادة

الأخوة

لا يمكن تحقيق السلام بمجرد الاعلان عن الرغبة في السلام. فالسلام الحقيقي يمكن استرداده فقط حين يصمم الطرفان المتفاوضان علي العمل جديا وبادراك كامل لمعاناة الشعب وبوعي بمسئولياتهما أمام التاريخ والأجيال

المقبلة.

ومنذ بداية المحادثات في اتلانتا، يواجه أمن بلادنا ووحدتنا القومية تحديات خطيرة ومنسقة من قبل بعض جماعات المعارضة المتعددة التي تستخدم كغطاء وأدوات.

لاتري حكومة جمهورية اثيوبيا الديمقراطية الشعبية هذا كمجرد عائق لنجاح محادثات السلام الجارية، ولكنها تجد فيه أيضا تهديدا خطيرا لرفاهية شعبنا.

علاوة علي ذلك، فان تكثيف الدعاية المضادة للسلام هو عائق اضافي لجهودنا السلمية ويضع موضع الشك ما يجب أن ينمو بين الطرفين من ثقة وأمان بعد بداية المحادثات.

ان الشعب الاثيوبي يراقب بعمق خطورة هذه الميول لذا فنحن نحث علي منع تلك النشاطات السلبية من أجل مصلحة جهودنا السلمية.

سعادة الرئيس موي

سعادة الرئيس كارتر

السيدات والسادة

الأخوة

ان شعوب العالم، اليوم، هي قوي مشاركة في انجاز الأهداف العامة بالبحث عن حلول لمشكلاتها المشتركة من خلال الحوار والتفاهم.

ان الوضع في العالم اليوم يحث الشعوب في مختلف انحاء الكرة الأرضية ويشجعها علي البحث عن السلام ليس باستخدام القوة الوحشية في ميدان الحروب. ولكن من خلال الحوار والنقاش علي مائدة التفاوض.

ولا تستهدف شعوب العالم اليوم التفكك وانما تستهدف علاقات أقوي كما تستهدف الوحدة. ومن أجل ذلك الهدف أقامت العديد من المنظمات السياسية والاقتصادية المشتركة لانجاز أهدافها العامة.

وبنفس الروح، تناضل شعوب افريقيا اليوم لتأكيد حقوقها القومية وتأمين وحدتها، كما أنها عندما تقوي عوامل وحدتها فانما تقلل اختلافاتها. انها تناضل لتقوية تماسكها القومي عندما تحارب ضد قوي اجنبية تضمر تفتيتها. وفي سياق العالم المعاصر، أصبحت النزعات الانفصالية بالتأكيد متقادمة.

وبأخذ تلك الاعتبارات، فان وفد حكومة جمهورية اثيوبيا الشعبية قد جاء الي محادثات نيروبي برغبة طيبة وبموقف ايجابي وامنيات حادة لرؤية نهاية المحادثات التمهيدية وبدء المحادثات الرئيسية حول المشكلات الجوهرية.

ختاما، باسم حكومة جمهورية اثيوبيا الشعبية ووفدها، أحب أن أعبر مرة ثانية عن امتناننا القلبي لحكومة جمهورية كينيا التي قدمت الكثير للافتتاح الناجح لهذه المحادثات

شكرا لكم.

كلمة ممثل الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا
في افتتاح المؤتمر

الرئيس دانيال اراب موي

الرئيس كارتر والسادة الضيوف

اسمحوا لي أولا أن اعبر عن عميق شكري وسروري العميق، لما أضفته علينا حكومة كينيا باستضافة محادثات السلام هنا في نيروبي. ونشكر بوجه خاص شخص الرئيس أراب موي» لمجيئه شخصيا رغم ارتباطاته العديدة ليلقي كلمته في الاحتفال الافتتاحي. ان ذلك يعتبر اكثر من شئ رمزي بالنسبة لنا حيث تصبح نيروبي الرائدة وارض التحرر من الحكم الاجنبي مقرا لبحث أطول صراع يجري في افريقيا. ويمتد شكرنا العميق ايضا للرئيس كارتر ومركز كارتر للعبء الذي تحملوه لمبادرة محادثات السلام وادارتها.

لقد جئنا ثانية الي محادثات نيروبي بعقل مفتوح وبكل الأمل والتفاؤل. ويقوم هذا الأمل والتفاؤل علي التزامنا لتحقيق اتفاق حول المسائل الباقية من المرحلة الأولي، ولا بد أن يمهد ذلك الطريق في اقصر وقت لمحادثات حقيقية حول المسائل الجوهرية في الصراع بين اريتريا واثيوبيا. لتحقيق حل عادل لقضيتنا وتحقيق السلام والاستقرار في منطقة مزقتها الحرب لثلاث

عقود مضت.

لقد اكدنا في بيان قريب لقيادة الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا أننا نعتبر محادثات أتلانتا كخطوة الي الإمام لا تزيد كثيرا عما تحقق أو ان تعتبر تقدما ملموسا مفاجئا علي النحو، المفترض لعملية السلام نفسها. ان الفشل في الوصول إلي اتفاق حول المسائل الرئيسية في المرحلة الأولي والوقت الذي استغرقه حول بعض التفاصيل يمثل أهمية المحاولة. لكن هذه الغاية تواجه معوقات يمكن ان تسقط بالتغلب علي الصعوبات والحق ان الحكومة الاثيوبية مازالت تستعمل مقولات مضلله ومعلومات مبهمة واحيانا تقوم بابتزاز فج.

ان حملتها الدبلوماسية تعمل علي تعويق العملية عن طريق حجب دور المشاركين والمراقبين في محادثات السلام من حكومات أو شخصيات دولية. وفي اريتريا ينشغل النظام الاثيوبي بجهد حربي عبثي في عمليات نقل وتشتيت الاهالي لاضعاف النضال الاريتري وخلق اريتريا مقسمة تقسيما فعليا. ومع ذلك فأننا لن نجعل هذه الاعمال العبثية تخرجنا عن الخط، لأننا نعتبر دائما ان قضية السلام هدف استراتيجي لا يحمل علي اعتبارات أخري. إن الافتقار الي السلام قد ادي الي العديد من الجرائم التي ارتكبت ضد شعبنا خلال السنوات الثماني وعشرين الماضية، ونتيجة لذلك ومهما كانت العقبات فأننا مستعدون تماما لبذل أقصي جهدنا لجعل عملية السلام الجارية ممكنة.

ايها السادة

المسألة الأخري ذات الأهمية البالغة والتي لا نستطيع وضعها جانبا

عندما نتحدث عن السلام اليوم هي مشكلة الجفاف الحادة التي تحيق ببلادنا اريتريا اليوم. ان اثر الجفاف الحال بنا الآن قد يكون أكبر كارثة من أي جفاف سابق لعدة اسباب.فعدم سقوط الامطار في الشهور الحاسمة من يونيو الي أغسطس بعد ربيع واعد قصير قد افسد الكثير وزيادة علي ذلك فأن مصادر الزراعة والرعي لدي شعبنا قد تأثرت كثيرا عن ذي قبل وجعلت من المستحيل عليهم أن يتحملوا كارثة أخري. ورغم اننا نبذل كل طاقتنا ونتبع برامج عمل لضمان التوزيع السريع للطعام الذي يتم تدبيره من المساعدات للمناطق المحتاجة فأننا نتحقق أن حجم الكارثة هو ببساطة اكبر من مصادرنا. وفي ظل هذه الظروف فأإننا نستحث المجتمع الدولي ان يعترف بمدي الكارثة الحالة بنا وأن يعبئ الموارد الضرورية لنتجنب مجاعة اخري ذات مدي واسع. كما نستحث المجتمع الدولي أن يستفيد من التسهيلات التي تقدمها الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا ولا يصب المساعدات عن طريق النظام الاثيوبي الذي دعا مؤخرا لتعبئة كل الموارد للحرب.

لقد كنا نعتقد دائما ان الحل السلمي للقضية الاريترية وتحقيق الديمقراطية والرخاء للشعب الاثيوبي وتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة ككل هي قضايا مترابطة ولا يمكن عزلها عن بعضها. ولهذا بذلنا ونبذل اقصي جهدنا بدون تحفظ لتحقيق حلول شاملة ولذا نحتاج إلي مساعدة ضرورية من المجتمع الدولي لتحقيق ذلك والتأكيد عليه.

واخيرا وبمناسبة هذا الاجتماع، اسمح لي سيدي الرئيس أراب موي ان اقدم بالغ شكري لكم لاستضافتكم هذه المحادثات في بلادكم الجميلة والعبء الاضافي الذي قمتم به بالحديث إلي حفل الافتتاح. اما بالنسبة

للرئيس كارتر ومركز كارتر فلهم الشكر علي الجهد المماثل. وشكرنا كذلك لرؤساء الدول الأخري والهيئات المعنية التي جعلت هذه المحادثات ممكنة. ونأمل أن يستمر هذا الدعم الذي قدم لنا من اشقائنا في الظروف الصعبة حتي نتوصل إلي السلام العادل الذي نأمل أن نحظي به.
مع شكرنا

الاتفاق النهائي

بحضور الرئيس جيمي كارتر، تم التوصل الي الاتفاقات التالية بين ممثلي حكومة جمهورية اثيوبيا الديمقراطية الشعبية والجبهة الشعبية لتحرير ارتريا في دورتهم الثانية للمفاوضات والتي عقدت في نيروبي، كينيا، من ٢٠ نوفمبر حتي ٢٨ نوفمبر ١٩٨٩

الرئاسة

سوف يكون هناك رئيسان مشتركان لمحادثات السلام الرئيسية. ولقد اتفق الجانبان علي الرئيس كارتر والرئيس نيريري كرؤساء مشتركين.

المراقبون

سوف يكون هناك سبعة مراقبين في المحادثات الرئيسية. وسوف يختار كل طرف مراقبين اثنين دون قيود ودون ابداء تحفظات من الطرف الثاني. وسوف تتم دعوة ثلاثة ليمثلوا البلدان المستضيفة بالاتفاق المتبادل. وبالاضافة الي ذلك، سوف تتم دعوة المراقبين الآخرين حسب الموافقة المتبادلة.

وتبعا لما جاء بالفقرة اعلاه، فان الجانبين قد اختارا سبعة مراقبين. هم، الأمم المتحدة. منظمة الوحدة الافريقية، زيمبابوي، السنغال، تنزانيا، السودان،كينيا. وبالأسلوب التالي: اختارت الجبهة الشعبية لتحرير ارتريا الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية، واختارت جمهورية اثيوبيا الديمقراطية الشعبية زيمبابوي والسنغال. بالاتفاق المتبادل. واختار كل من الطرفين تنزانيا وكينيا والسودان. وبالنيابة عن الطرفين. أرسل الرئيس الدعوات لكل من المراقبين السبعة المختارين.

السكرتارية

سوف يقوم الرئيسان المشتركان باختيار السكرتارية. وسوف تقدم الخدمات المساعدة مهنيا واداريا وتقنيا حسب توجيهات الرئيسين المشتركين

موضوعات اخري

بعد تحقيق اتفاق متبادل بين الطرفين، سوف يحدد الرئيسان المشتركان زمان ومكان المحادثات الرئيسية

اشاجري ييجلبتو	الأمين محمد سعيد
رئيس وفد حكومة جمهورية	رئيس وفد الجبهة الشعبية
اثيوبيا الديمقراطية الشعبية	لتحرير اريتريا

جيمي كارتر

رئيس ،

وقعت في ٢٨ نوفمبر ١٩٨٩

٨٩/٢٩/١١

مذكرة موجهة الي الرئيس الأمين

هذا بلاغي الرسمي النهائي. وطبقا للمسئولية التي خولتموني اياها، فقد حاولت أن أصف بشكل كامل وبدقة قدر الأمكان مباحثاتنا خلال الأيام القليلة الماضية. رلقد قمنا بكل جهد لتقديم الموضوعات بأكثر الأساليب ايجابية وبناءة.

اني واثق من عدم اتفاقكم مع بعض مما كتبته. ومع ذلك. فان كل تصريحاتي سوف تتضمن في الاتفاق الموقع ومهما كان الأمر، فان لكم كامل الحرية في التعبير عن ارائكم الخاصة في أي بند من بنود البلاغ الرسمي، سواء كتابة أو من خلال مؤتمر صحفي.

مرة ثانية. دعني أعبر عن شكري واعجابي بقيادتكم الحكيمة والشجاعة التي مكنت من التوصل الي ختام ناجح لمحادثات السلام.

جيمي كارتر

البلاغ النهائي

أدار وفدا حكومة جمهورية اثيوبيا الديمقراطية الشعبية والجبهة الشعبية لتحرير ارتريا أياما عديدة من النقاشات البناءة والمنتجة. ولقد توصلا الي اتفاق تام حول كل المسائل البارزة و يستعدان الآن لمزيد من محادثات السلام

التي يجب ان تعقد في وقت مبكر قدر الامكان خلال العام المقبل.

وطبقا لاتفاقنا بعمل سجل عام كامل، فاني أقدم فيما يلي الاتفاقية الموقعة كما كتبت بالضبط.

النص الذي قدمه الرئيس كارتر للبيان

بداية النص

بحضور الرئيس جيمي كارتر، تم التوصل الي الاتفاقات التالية بين ممثلي حكومة جمهورية اثيوبيا الديمقراطية الشعبية والجبهة الشعبية لتحرير ارتريا في دورتهم الثانية للمفاوضات والتي عقدت في نيروبي. كينيا، من ٢٠ نوفمبر حتي ٢٨ نوفمبر ١٩٨٩.

الرئاسة

سوف يكون هناك رئيسان مشتركان لمحادثات السلام الرئيسية. ولقد اتفق الجانبان علي الرئيس كارتر والرئيس نيريري كرؤساء مشتركين.

المراقبون

سوف يكون هناك سبعة مراقبين في المحادثات الرئيسية. وسوف يختار كل طرف مراقبين اثنين دون قيود ودون ابداء تحفظات من الطرف الثاني. وسوف تتم دعوة ثلاثة ليمثلوا البلدان المستضيفة بالاتفاق المتبادل. وبالاضافة الي ذلك، سوف تتم دعوة المراقبين الآخرين حسب الموافقة المتبادلة.

وتبعا لما جاء بالفقرة اعلاه، فان الجانبين قد اختارا سبعة مراقبين. هم، الأمم المتحدة. منظمة الوحدة الافريقية، زمبابوي، السنغال، تنزانيا،

السودان،كينيا. وبالأسلوب التالي: اختارت الجبهة الشعبية لتحرير ارتريا الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية، واختارت جمهورية اثيوبيا الديمقراطية الشعبية زيمبابوي والسنغال. بالاتفاق المتبادل. واختار كل من الطرفين تنزانيا وكينيا والسودان. وبالنيابة عن الطرفين. أرسل الرئيس الدعوات لكل من المراقبين السبعة المختارين.

السكرتارية

سوف يقوَم الرئيسان المشتركان باختيار السكرتارية. وسوف تقدم الخدمات المساعدة مهنيا واداريا وتقنيا حسب توجيهات الرئيسين المشتركين

موضوعات اخري

بعد تحقيق اتفاق متبادل بين الطرفين، سوف يحدد الرئيسان المشتركان زمان ومكان المحادثات الرئيسية

نهاية النص

جيمي كارتر

تعقيبات اضافية للرئيس

ارسل كلا الطرفان دعوة للرئيس نيريري ليقوم معي بدور الرئيس المشارك في المحادثات الرئيسية. ولم نتلقي بعد رده علي ذلك.

وسوف نرتب. الرئيس جوليوس نيريري وأنا، كرئيسين مشاركين الاجتماعات ونضع جدول مواعيد ونعد الافتتاح وانهاء الاجتماعات، ونترأس اللقاءات، ونقرر المسائل النظامية. ونتأكد من أن اللقاءات تنعقد بشكل ميسر وصحيح. وسوف ينتظر من كل طرف أن يقدم آراءه الأولية مكتوبة في كل موضوعة من موضوعات جدول الأعمال للطرف الآخر. وبالتالي سوف يكون هناك نقاش شامل للموضوع حتي يتم التوصل للاتفاق. واذا لم يستطع الطرفان الاتفاق، سوف يستخدم الرئيسان المتشاركان مساعيهما الحميدة للوساطة في الاختلافات بتقديم اقتراحات لتأخذها الأطراف المتفاوضة في اعتبارها.

سوف يشهد المراقبون كل جلسات التفاوض دون ان يشاركوا مباشرة في النقاشات.ويمكن لهم تقديم النصيحة لأي من الطرفين بين الجلسات. واذا لم يستطع الطرفان الاتفاق حول موضوع ما بمساعدة الرئيسين المتشاركين، فيمكن استدعاء المراقبين للمساعدة في تقديم مقترحات تأخذها في الاعتبار الأطراف المتفاوضة.

بعد انتهاء عملية الاختيار، وجهني الطرفان، كرئيس، لإرسال دعوات لكل من المراقبين السبعة المختارين.

ولقد قبلت كينيا تنزانيا والسودان ومنظمة الوحدة الافريقية والسنغال

الدعوة لقيام بدور المراقبين ومن المتوقع ان يتم اختيار بقية المراقبين في المستقبل عن طريق الاتفاق العام بين الطرفين.

ومن المتوقع ان يسلم كلا الطرفان أوراق عمل في مستهل المحادثات الرئيسية. وسوف تتضمن أوراق العمل تلك جدول الأعمال.

ناقش الطرفان أيضا التصرفات الممكنة لابداء حسن النوايا بما فيها كيفية تقليل المعاناة بسبب الجفاف. وسوف يستخدم الرئيس مساعيه الحميدة للمساعدة في تلك الجهود.

لقد كانت هذه المفاوضات شديدة الصعوبة في بعض الأوقات، لكن المثابرة والحكمة والرغبة في تسوية الخلافات التي أظهرها الطرفان تغلبت في النهاية. نحن نتطلع للمباحثات الرئيسية، ونرجو أن تجلب السلام للمنطقة.

جيمي كارتر

الرئيس

نيروبي، كينيا، ١٩٨٩/١١/٢٩

الجبهة الشعبية لتحرير ارتريا
المكتب السياسي
نيروبي في ٢٩ نوفمبر ١٩٨٩
تعقيبات الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا على البلاغ الرسمي النهائي
للرئيس جيمي كارتر

نود أن نعبر عن عدم اتفاقنا مع بعض النقاط التي أثارها الرئيس جيمي كارتر في تعقيباته الاضافية في بلاغه الرسمي النهائي.

١- فيما يتعلق بمسألة الوساطة؛ ولأن الطرفين لم يتمكنا من الاتفاق فانها أسقطت من الاتفاقية. نحن لا نتفق مع صياغة الرئيس كارتر. وتؤيد الجبهة الشعبية لتحرير ارتريا موقفها في الوساطة على النحو التالي

- ان الوساطة توجه مرن له أشكال عديدة يمكن أن ينفذها الرئيسان المتشاركان والمراقبون والقوى الأخرى التي تمارس تأثيرا ايجابيا على عملية السلام والمتخاصمين.

- ولكونها كذلك، لا يمكن أن تكون الوساطة محدودة بالرئيسين المتشاركين.

٢- ان فريق الجبهة الشعبية لتحرير ارتريا في المفاوضات لم يوجه أو يفوض الرئيس كارتر لارسال دعوات لكل من المراقبين السبعة المختارين قبل أن توقع الاتفاقية وتعلن. وعلي ذلك فهي غير مسئولة عن التعقيدات التي يتسبب فيها هذا

٣- قدمت الجبهة الشعبية لتحرير ارتريا ورقة بالنوايا الحسنة تضمنت مسألة الجفاف لمناقشتها في اتلانتا ومرة أخري في نيروبي. ولأن الجانب الاثيوبي لم يكن لديه الرغبة فان الموضوعة لم تناقش.

الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا
المكتب السياسي
١٩٨٩/١١/٢٩

بيان صحفي

ان الشعبين الارتري والاثيوبي، ومعهم الرأي العام العالمي الذي يرغب بعمق في التوصل الي حل سلمي للصراع بين اريتريا واثيوبيا. قد تابعوا باهتمام محادثات السلام عامة. ومحادثات نيروبي علي وجه الخصوص، متطلعين الي تحقيق نتائج ايجابية. والاتفاقية التي تم توقيعها بالأمس ٢٨ نوفمبر ١٩٨٩، والتي أعلنت اليوم لحل الموضوعات الثلاث المعلقة في أتلانتا، وبالتحديد موضوعات الرئاسة والمراقبين والسكرتارية، قد قطعت شوطا طويلا باتجاه انجاز تلك التطلعات. حيث اتفق الطرفان علي قبول الرئيس جيمي كارتر والرئيس نيريري للرئاسة المشتركة وتخويلهما سلطة اختيار السكرتارية؛ كما اتفق الطرفان أيضا علي اختيار الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية وزيمبابوي والسنغال وكينيا والسودان وتنزانيا كمراقبين وارسال الطرفين دعوات مشتركة لهم.

لقد فعلت الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا ما بوسعها، بالرغم من

المعوقات المتعددة. لجعل محادثات نيروبي ناجحة وايجابية. ويمكن انجاز المزيد مع ذلك، اذا ما رد الطرف الآخر بالمثل. وقدمت الجبهة الشعبية مناخ مناسب وبناء للمحادثات لاظهار الجدية والثقة بين الجانبين. وبذلك، فان رفض الطرف الاثيوبي لمناقشة تلك المسائل واتخاذ الاجراءات الضرورية قد أدي الي تحجيم المحادثات التمهيدية. خاصة، عندما يهدد الجفاف الخطير حيوات الملايين في اريتريا واثيوبيا فان معارضة النظام الاثيوبي لمناقشة الاجراءات العامة التي يجب اتخاذها لتخفيف معاناة ملايين الشعب وحمايتهم من الهلاك هي أمر شديد الازعاج.

وتود الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا أن تشدد علي موضوع آخر. فخلال محادثات اتلانتا ونيروبي عامة. وفي الأسبوع الأخير علي وجه الخصوص، لجأ النظام الاثيوبي وحلفاؤه وأفراد معينين الي الأكاذيب والابتزاز والمناورات الشريرة لتعويق مشاركة الأمم المتحدة كمراقب. والوثيقة الموقعة واضحة وضوحا قاطعا في أن اختيار الأمم المتحدة هو انعكاس للرغبة الجماعية. ان الزعم بأن الأمم المتحدة قد رفضت الدور المفترض لها هو كلام يفتقر الي الدقة. ولقد اكدت الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا من خلال قنواتها، أن الأمم المتحدة سجلت رسميا استعدادها للعب دورا مؤثرا كمراقب عندما يدعوها لذلك الطرفان. وبهذه المناسبة، فان الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا تود التأكيد علي انها لن تكون مسئولة عن النزاعات التي ربما تنشأ لتعويق مشاركة الأمم المتحدة كمراقب وتعريض هذه الاتفاقية وعملية السلام بمجملها للخطر.

٨٩/١١/٢٩

مسئول في الجبهة الشعبية لتحرير أريتريا
ل «الحياة»
النظام الأثيوبي يسعي إلي كسب الوقت
وحق تقرير المصير للأريتريين شرط كل تفاوض

توقف عضو اللجنة المركزية لـ«الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا» ميكائيل كحساي في باريس في اطار الجولة الديبلوماسية التي يقوم بها منذ بضعة اسابيع. والتقته «الحياة» وسألته عن التطورات الاخيرة للقضية الاريترية علي الصعيدين العسكري والديبلوماسي.

وهنا الحوار:

× ما الهدف من زيارتك لباريس؟

– اتيت لمقابلة وزير الدولة الفرنسي للشؤون الانسانية برنار كوشنير، وللتدارس معه في كيفية ارسال فرنسا الدعم الانساني الذي وعدتنا بتقديمه الي ضحايا الجفاف في اريتريا، والمقدر عددهم بحوالي مليونين.

× هلي صحيح ان الدعم الفرنسي الغذائي محدود جدا مقارنة مع دعم

بقية الدول الاوربية؟

- بالفعل، ان الدعم الذي حدثنا عنه كوشنير اقل بكثير مما كنا نتوقعه.

× هل هذه العلاقات هي الي تحسن؟

- الحكومة الفرنسية لم تبدل موقفها الذي يدعونا للعودة الي الاتحاد الفيديرالي مع اثيوبيا.ونحن نري ان الخيار الوحيد والعملي المطوح اليوم امام الرأي العام الدولي هو تأييد حق الشعب الاريتري في تقرير المصير بغية حقن دماء الشعبين الاريتري والاثيوبي.

× اعتقد المعنيون بشؤون القرن الافريقي ان قبول الحزب الحاكم في اديس بابا مشاركة الأمم المتحدة كمراقب محايد للمفاوضات الاثيوبية- الاريترية، سيسمح بفتح الملف الاريتري في جوهره خصوصا بعد اتفاقكم في اتلانتا ونيروبي علي الاجراءات الشكلية، لكن حدث العكس، لماذا؟

- لأن الطرف الاثيوبي لم يبد أي جدية في المفاوضات سواء كان ذلك في برلين الشرقية، او في اتلانتا، او في نيروبي، وان هم النظام الاثيوبي الوحيد كان كسب الوقت، حتي يلتقط انفاسه، ويرتب اموره الداخلية، قبل خوض مغامرة عسكرية جديدة. لكننا نري ان الحل الوحيد للحرب الدائرة في بلادي منذ ثلاثة عقود يكمن في اجراء استفتاء حر تحت اشراف الامم المتحدة حتي يختار الشعب الاريتري مستقبله السياسي ويقرر مصيره.

مصوع

× ماهي الاسباب التي دفعتكم الي تغيير موقفكم من استخدام ميناء مصوع لتمرير المواد الغذائية الي المناطق المهددة بمجاعة؟

- عندما ابدينا استعدادنا لفتح ميناء مصوع للسفن التي تحمل المواد

الغذائية والطبية هددت اثيوبيا بقصف اي باخرة تقترب من الميناء. واليوم وبعد اخفاق كل محاولاتها لاستعادة مدينة مصوع تحاول استغلال السفن التابعة للمنظمات الانسانية، وللهيئات الحكومية كستار لباخرتها الحربية المرابطة في ارخبيل دهلك لانزال بعض وحداتها العسكرية الي اليابسة.لذا قمنا بأشعار الجهات المعنية ان توجه شاحناتها البحرية الي ميناء بورتسودان علي ان نتولي نقله بالطرق البرية الآمنة الي منكوبي الجفاف.

× البرلمانيون الايطاليون طالبوا حكومتهم برفع ملف المسألة الاريترية الي الامم المتحدة فما هي معلوماتكم في هذا الشأن؟

– اعضاء البرلمان البريطاني، والالماني الغربي، والبلجيكي، والسويدي ... الخ تقدموا ايضا بالطلب نفسه الي حكوماتهم. هذه ظاهرة سياسية جديدة ليست غريبة علي الانتصارات العسكرية المتلاحقة التي يسجلها يوميا جيشنا الشعبي علي قوات الاستعمار الاثيوبية.

× في الثاني من حزيران (يونيو) الماضي اصدر الرئيسان الاميركي والسوفياتي قرارا بضرورة عقد مؤتمر سلام دولي لحل الصراعات الاقليمية في منطقة القرن الافريقي هل تتوقعون ان ينعكس علي قضية اريتريا؟

– القرار الذي اشرت اليه ينص ايضا علي ايجاد حل سياسي لقضايا اثيوبيا الداخلية بدون المساس بوحدتها الترابية» ويتناول المسألة الاريترية بصورة مشوبة بالابهام والغموض. في اي حال، نحن علي استعداد للمساهمة في مؤتمر سلام دولي حول القرن الافريقي بشرط واحد هو الاعتراف بحق شعبنا المصري المفتوح علي كل الاحتمالات السياسية بما فيها الاستقلال التام.

× ما طبيعة الدور الاسرائيلي في الصراع الاريتري- الاثيوبي؟

- ان اثيوبيا السفينة الغارقة لا يمكن ان تنقذها اسرائيل التي تعيش هي نفسها تحت رحمة المساعدات الاميركية، بعدما عجز عن ذلك الاتحاد السوفياتي بكل جبروته.

× ما تفسيرك للهدوء السائد الآن علي جبهات القتال الامامية ؟

- اثيوبيا تعزز دفاعاتها حول مطار اسمرا العاصمة، ووحداتنا تقوم بعملية تنظيف كل مواقع العدو حول العاصمة، وعليه فإن سحابة الغيوم العابرة تخفي عاصفة معركة فاصلة وطاحنة في اسمرا.

وثائق
الحل التفاوضي في جنوب افريقيا

- وثيقة حزب المؤتمر الوطني الافريقي صادرة عن اللجنة المركزية في صيف ١٩٨٩ عقب قرار منظمة الوحدة الافريقية عن امكان التفاوض وقبل الافراج عن نيلسون مانديلا.
- وثيقة حزب الوحدة الافريقية PAC صادرة أيضا بعد قرار منظمة الوحدة وفي مواجهة الإحساس بموافقة حزب المؤتمر علي التفاوض
- المقابلة الصحفية مع راعي حزب الوحدة PAC Chairman في فبراير ١٩٩٠.
- وثيقة رئيس حركة الوحدة الجديدة وهي مقال صدر في مجلة الجنوب الافريقي Southern Africa الصادرة في زيمبابوي فبراير ١٩٩٠.

تقديم : شد التطور السياسي في جنوب أفريقيا الانظار إلي طبيعة الحل التفاوضي الذي وافق عليه جانبا الصراع في هذه المنطقة الحية بالنضال الوطني، والمواجهة الساخنة في النظام العنصري .

تحدث البعض عن قوة حركة النضال الوطني التي دفعت النظام العنصري لضرورة التفاوض مع ممثلي الحركة الوطنية الشرعية

وتحدث آخرون أن التفاوض مع النظام العنصري قبل الاتفاق علي تصفية «الابارتهيد» هو نوع من التنازل قد لا يؤدي إلي تصفية النظام وانما ضمان مصالحه.

وتركز الحديث عن موقف حزب المؤتمر الوطني الافريقي الذي يقود الحركة الوطنية والذي يتخذ نيلسون مانديلا رمزا لموقفه كرجل صمم علي البقاء في السجن حتي لا يدلي بأي تصريح حول رفض العنف او الكفاح المسلح.

وتحدثت دوائر أخري عن دور البرجوازية الافريقية الجديدة في القبول بهذا الحل او ضغط دوائر رجال الأعمال والرأسمال الاجنبي علي النظام العنصري لتقديم بعض التنازلات المحدودة.

في هذا الجو بدت المنظمات الوطنية الافريقية تحدد مواقفها بالرفض أو القبول.

موقف المؤتمر الوطني الافريقي ANC
من مسألة المفاوضات

١- لماذا وضعت المفاوضات علي الأجندة في جنوب افريقيا الآن؟

لقد كان المؤتمرالوطني الافريقي علي استعداد للتفاوض حول انتقال حقيقي الي حكم ديمقراطي لا عنصري في جنوب افريقيا، لكن حكومة الحزب الوطني لم تقبل مطلقا بمثل هذه المفاوضات. وحتي عندما بدأت أزمة نظام الأبارتيد بعد ١٩٧٦، كان لدي الحكومة أمل في الخروج منها عن طريق اجراء اصلاحات في نظام الأبارتيد تتجاهل الشعب ومنظماته، ولقد تلقي ذلك الوضع تأييد الحكومات الامبريالية الكبري كالولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا الغربية وغيرهم، الذين كان تقييمهم للأوضاع مبنيا علي أن النظام لا زال قويا ومعاديا للشيوعية، وأن حركة التحرر شديدة الوهن لدرجة لا تسمح لها باسقاط النظام كما أن توجهها المعادي للامبريالية يسبب قلقا شديدا للبلدان الامبريالية. لذا فقد أيد الامبرياليون سياسة «الارتباط البناء» التي قدمها ريجان، وكانت حساباتهم مبنية علي ان الدعم لنظام بريتوريا سيجعله يقدم الاصلاحات الضرورية لاستقرار الوضع.

الا ان تغيير أوضاع النظام العنصري والبلدان الامبريالية جعل مسألة المفاوضات تطرح نفسها علي أجندة جنوب افريقيا، فقد أدت النضالات

الجماهيرية التي قادتها«الجبهة الوطنية المتحدة» (UDF) الي هزيمة اصلاحات بوثا. كما ان الثورة التي تفجرت علي الصعيد القومي كنتيجة لتلك النضالات خلقت أزمة واسعة.

٢- الأجندة الامبريالية

بدأت الدول الامبريالية تشك في قدرة النظام علي تأمين مصالحها، كما تعرضت لضغوط شعوبها التي روعها دعم الحكومات لنظام الأبارتيد. ففي عام ١٩٨٧ ذكر جورج شولتز وزير خارجية الولايات المتحدة انه ليست هناك امكانية لحل القضية من خلال عمل منفرد للنظام، وعلي ذلك أوصي باجراء محادثات مع المؤتمرالوطني الافريقي، كما تقابل مع أوليفر تامبو Oliver Tambo .

لقد اصبحت الامبريالية الامريكية خلال فترة الثمانينات أكثر مهارة من ذي قبل في نزع فتيل الأوضاع الثورية حيث تعلمت أن بعض الدكتاتوريات التي كانت تدعمها علي درجة عالية من القمع والفساد حتي أنها دفعت قطاعات عريضة من السكان- بما فيها الطبقة الوسطي- الي جانب القوي الثورية. مما أدي في أوضاع بعض البلدان، مثل نيكاراجوا، الي انجاح الثورة. ومن ثم فقد قررت الولايات المتحدة أن تتجنب مثل هذه الانتكاسات، فأعدت لاسقاط بعض النظم الديكتاتورية ودعم البديل الموالي للولايات المتحدة والأكثر مصداقية بين الجماهير. فكان أن انتقلت من تأييد الديكتاتور ماركوس في الفلبين الي مساندة كورازون اكينو الأكثر شعبية. في محاولة منها لتسريح قطاع من الحركة الثورية علي الأقل، كما تحاول

الولايات المتحدة الآن التخلص من الجنرال نوريجا في بنما والجنرال بينوشيه في شيلي بنفس الطريقة.

تمثل جنوب افريقيا أزمة مماثلة للامبريالية حيث انتقلت قطاعات عريضة من السكان. تضم شرائح متنامية من المعتدلين السود (مثل: الاتحاد الوطني الافريقـــــي للغـــــرف التجاريـــــة (NAFCOF) و (CTPA) و (Inyandza) الي معسكر الحركة الديمقراطية. لكن لا يمكن للولايات المتحدة أن تحرك حكومة الحزب الوطني ببساطة كالدمية، فلتلك الحكومة قاعدتها الاجتماعية وسط السكان، المتمثلة في الأقلية البيضاء. ومع انهيار «بوبتليزي» علي الساحة السياسية القومية، أصبح هناك قليل من المادة لبناء «قوة ثالثة» ذات مصداقـــية. مثل اختـــيار «موزوريوا» Muzorewa ، في جنوب افريقيا.

لذا، كان علي الامبريالية أن تستخدم تكتيكات مختلفة في علاقتها ببريتوريا، كان أكثرها أهمية سياسة العصا والجزرة التي تبنتها فيما يتعلق بالعزلة الدولية للنظام. فلقد خلقت الأزمة المالية التي يعانيها نظام بريتوريا احتياجا ملحا للقروض والائتمانات، واستخدمت الامبريالية نقطة الضغط تلك لتقوية جدول أعمالها، حيث وعدت بتهدئة العقوبات والعزلة الدولية اذا ما بدأت بريتوريا الحوار مع «القادة السود» بما فيهم زعماء المؤتمر الوطني الافريقي.

وعند هذه النقطة، يصبح الخيار التفاوضي هو الأسلوب الوحيد الذي يمكن لبيريتوريا من خلاله أن تستعيد المبادرة الاستراتيجية. وتعاني تاتشر وبوش، وهم الحلفاء الأساسيين للنظام، ضغوطا شديدة في بلدانهم وفي

المحافل الدولية لاثبات أن سياسات الارتباط البناء التي تبنياها سوف تبعد جنوب افريقيا عن ممارسة الأبارتيد. وفي نفس الوقت، يعتقد كل من تاتشر وبوش أن «المؤتمرالوطني الافريقي» وحركة الديمقراطية الشعبية (MDM) Mass Democratic Movement ليسا علي درجة من القوة تسمح لهما باملاء شروط الحل التفاوضي في هذه المسألة، وبالتالي فان ذلك هو الوقت المثالي لبريتوريا كي تأخذ المبادرة بيديها.

ان الجولة الحالية لمسئول وزارة الخارجية الامريكية هيرمان كوهن قد ركزت الانتباه علي النوايا الامريكية لدفع المحادثات بأقصي سرعة ممكنة، لكن الدور القيادي في هذه الاستراتيجية سوف تلعبه رئيسة الوزراء البريطانية مرجريت تاتشر بمصداقية عالية لدي النظام بسبب معارضتها العنيدة للعقوبات الأمر الذي تسبب في عزلتها داخل الكومنولث وفي المجموعة الأوروبية.

لقد خلقت التطورات المحلية والعالمية شعورا ملحا لدي المنظومة الامبريالية بضرورة التعجيل بحل الأزمة. اذ انتابها قلق من أن يؤدي تأخير الحل في جنوب افريقيا الي استفادة حركة الديمقراطية الشعبية (MDM) من اتساع الوقت في تعزيز مواقعها، ونجاح المؤتمر الوطني الافريقي في تطوير أبنيته السياسية والعسكرية السرية.

وعلي الصعيد العالمي، تواجه تاتشر ضغوطا مباشرة في مؤتمر الكومنولث في اكتوبر، وبالرغم من أن تقرير سكرتارية الكومنولث للمؤتمر لا زال غير معلن حتي الآن، الا أن من المعروف انه يتضمن تأييدا قويا لفرض مزيد من العقوبات علي جنوب افريقيا، أما اذا وقفت تاتشر بمفردها مرة

ثانية موقف المعارضة لذلك، فان هناك امكانية فعلية لانهيار الكومنولث الآمر الذي ليس لدي بريطانيا استعداد لمواجهته. لذا، فقد كان علي تاتشر أن تحقق أي شئ يمكنها من اظهار رفضها لفرض العقوبات في اكتوبر. وعلاوة علي ذلك. فربما تشهد التحولات السياسية في البلدان الامبريالية، في المدي الأبعد، رفض انتخاب تاتشر وبوش عام ١٩٩٢، واحلال معارضين اقوياء للابارتيد محلهما، كما أن توحيد أوربا في نفس العام سوف يعطي مزيدا من القوة للبرلمان الأوربي وسوف يهيمن عليه الاتجاه المعادي للأبارتيد.

لمعالجة ذلك الوضع. تبنت تاتشر سياسة العصا والجزرة مع كل من النظام ودول المواجهة: فبالنسبة لبريتوريا، سوف تعارض تاتشر العقوبات وتكسب محال عالمي أوسع وفي مقابل ذلك ستؤيد الافراج عن مانديلا وغيره من السجناء السياسيين، كما ستؤيد رفع حالة الطوارئ والتمسك بالمحادثات مع مختلف المنظمات (بما فيها المؤتمر الوطني الافريقي. والحركة الديمقراطية الشعبية). وفيما يتعلق بدول المواجهة، وعدت تاتشر بتقديم مساعدات كبيرة لاقتصاداتها المخربة في مقابل ضغطها علي المؤتمر الوطني الافريقي لايقاف الكفاح المسلح ودخول محادثات مع بريتوريا.

تتحدث تاتشر بثقة متزايدة عن توقعاتها بتحقق مطالبها بعد الانتخابات مباشرة، فمحادثاتها مع ديكليرك أكدت بوضوح أن بريتوريا ستواصل التحرك.

٣- موقف حكومة الحزب الوطني

تستلزم أي مفاوضات جادة نقل السلطة من يد نظام الأبارتيد المعبر عن

الأقلية الي حكومة منتخبة ديمقراطيا بواسطة شعب جنوب افريقيا، لكن حكومة الحزب الوطني غير مستعدة للتنازل عن السلطة، ولم يتم دفعها حتي الآن الي النقطة التي تجبر فيها علي فعل ذلك.

عندما نقلت «مجموعة الشخصيات البارزة بالكومنولث Commonwealth Eminent Persoms Group رسالة للنظام مفادها أن المؤتمر الوطني الافريقي لديه استعداد لوقف الكفاح المسلح اذا ما بدأت مفاوضات حقيقية و تراجعت بريتوريا، بل وأرسلت سلاح الطيران لقصف لوساكا وجابورون بالقنابل، وأعلنت هجوما مفاجئا جديدا علي حركة الديمقراطية الشعبية MDM بمدها حالة الطوارئ. الا أن الطوارئ فشلت في تحقيق أهدافها السياسية، فلم تفلح في ازالة حركة الديمقراطية الشعبية» كما فشلت «السلطات المحلية السوداء» في كسب تأييد الجماهير. وبدلا من ذلك استطاعت حركة الديقراطية الشعبية احياء نفسها من جديد في مواجهة القمع وأظهرت قوتها خلال أيام الاعتصام الثلاثة التي أعلنتها احتجاجا علي قانون علاقات العمل في يونيو ١٩٨٨.

ازداد موقف النظام تدهورا وبالأخص علي الجبهة الاقتصادية، فلقد جعلت أزمته المالية من تحطيم العزلة الدولية أمرا علي درجة عالية من الالحاح، كما أجبرتهم تلك الأزمة، علاوة علي هزيمتهم العسكرية في معركة كويتو كوانا فال Cuito Cuanavale ، علي الموافقة علي تطبيق قرار ٤٣٥ في ناميبيا.

مع فشل حالة الطوارئ، وجد النظام نفسه فاقد الاتجاه، وعكس صراع القوي داخل الحزب الوطني والصراع المفتوح بين بوتا وديكليرك هذا التخبط

حيث:

- يجب اقناع بوتا في اللحظة الأخيرة باعادة فرض حالة الطوارئ
- يقول وزراء الحزب الوطني آراء مختلفة حول تصور الحزب للدستور القادم، وعلي سبيل المثال ما اذا كان سيؤدي الي تكوين مجلس تشريعي واحد أو أربعة مجالس
- تقرر أن يسترد ديكليرك لمؤتمر الحزب الوطني بعضا من سلطة صنع القرار التي وضعها بوتا في يد «نظام ادارة الأمن القومي National Security Management System» ويد مكتبه الخاص.

لقد كان من الواضح أن التفاوض مع المؤتمر الوطني الافريقي يمثل نقطة رئيسية في الحوار، فمنذ عام ١٩٨٦ وهناك عناصر في البرلمان تؤيد فعليا هذا الخيار. وكان موقف النظام مرهونا دائما بفكرة انه سيفاوض المؤتمر الوطني الافريقي فقط اذا ما أعلن الأخير شجبه «للعنف» وقطع علاقاته بالحزب الشيوعي لجنوب افريقيا. صحيح انه لا يزال يأمل بوضوح في انجاز الأهداف، لكن المتحدثون باسم الحزب الوطني يبحثون عن طرق قريبة من شرطهم الخاص «بالعنف».

يضع الحزب الوطني اليوم فكرة المفاوضات بوضوح علي أجندته، وهناك مؤشرات قوية علي أن مطالب مارجريت تاتشر الثلاثة (الافراج عن المسجونين، انهاء حالة الطوارئ، محادثات مائدة مستديرة) سوف تتحقق بطريقة أو بأخري بعد انتخابات ٦ سبتمبر. لكن النظام ليس مستعدا بعد للتفاوض بجدية، ولن يكون مستعدا لذلك ما لم يتحول ميزان القوي من

خلال النضال. لقد أصبحت المفاوضات نقطة التركيز الأساسية في استراتيجية الحزب الوطني، وفي خطة الخمس سنوات التي تبناها مؤتمرالحزب، وهي وثيقة من صفحتين، استخدمت كلمة المفاوضات أربعة عشر مرة. أما الكلمة الهامة الأخري التي استخدمتها الوثيقة فهي «مصالح الجماعة» وتكررت ٣٨ مرة، وبتركيب هاتين الكلمتين تظهر بوضوح طبيعة تفكير النظام.

لا زال النظام ملتزما بحكم الأقلية واحباط أهداف القوي الديمقراطية، لكنه يعرف أن الطريقة الوحيدة المعقود عليها الأمل في استعادة المبادرة الاستراتيجية هي فتح باب «المفاوضات» وسوف تكون أهدافها كالتالي

-تخفيف الضغوط الدولية

- اثارة الانقسامات بين القوي المتراصة حاليا ضد الأبارتيد

ومن المرجح أن يعلن النظام مبادرة تتمثل في اجراء «محادثات كبري» يحضرها «ممثلون عن كل الجماعات العرقية» وسوف تضع جدول أعمال قريب من مقترحات الحزب الوطني، واذا ضمت تلك المحادثات «المؤتمر الوطني الافريقي» و «حركة الديمقراطية الشعبية» ، وهو أمر مستبعد، فمن المتوقع أن يشاركا «كواحد من كثيرين» من الجماعات السوداء التي تضم زعامات المستوطنات والدمي الأخري.

٤- دول المواجهة

سوف تكتسب مواقف دول المواجهة أهميتها وفقا للدرجة التي سيعتمد فيها المؤتمر الوطني الافريقي علي الأبنية السياسية والعسكريةالمقامة في الخارج. والتي لعبت دورا حاسما في نضال شعب زيمبابوي. فلقد اعتمد كل

من زانو ZANU وزابو ZAPU علي القواعد العسكرية في البلدان المجاورة، ولم تكن لديهما الرغبة في الذهـــاب الـــي لانكســـتر هـــاوس Lamcaster Hause للتفاوض، لكن دول المواجهة دفعتها الي ذلك، حيث أعلنت انها لم تعد تحتمل نضالهما المسلح. ويأمل نظام بريتوريا والدول الامبريالية أن يؤدي الضغط علي دول المواجهة الي دفع المؤتمر الوطني الافريقي بالمثل الي مائدة التفاوض. لقد خربت سنوات عدم الاستقرار في افريقيا الجنوبية اقتصادات موزمبيق وانجولا، وقتل مئات الآلاف من أبناء تلك البلدان أو شوهوا. فلم تعد في وضع يسمح لها بتحمل حربها ضد جنوب افريقيا. كذلك فان الهبات والمساعدات التي تقدمها البلدان الامبريالية وجنوب افريقيا بشكل مشترك في مقابل الضغط علي المؤتمر الوطني الافريقي لدفعه للتفاوض تمثل حافزا قويا للحكومات التي تعاني من كارثة اقتصادية.

في عام ١٩٨٤ استسلمت موزمبيق بتوقيعها معاهدة نكوماتـــي Nkomati التي منعتها من تقديم تسهيلات الي المؤتمر الوطني الافريقي، وحافظت حكومة فريليمو علي علاقات ذات مستوي عالٍ مع بريتوريا ومن الواضح انها تستحق فكرة اجراء محادثات، كذلك وصلت انجولا الي الدرجة التي أصبح فيها انهاء الحرب وضمان المساعدات الاقتصادية الغربية أشياء أساسية للحفاظ علي ثورتها.

رأي المؤتمر الوطني الافريقي ان السلام في انجولا ضرورة ثورية، وأبدي من ثم استعداده لسحب قواعده من أجل تسريع عملية السلام، لكن الانسحاب الأنجولي كان نكسة للكفاح المسلح، فالولايات المتحدة

الامريكية تملك مفاتيح استقرار بضمان المساعدات الاقتصادية الغربية، لذا فمن غير المحتمل أن تصبح أنجولا في وضع يسمح للمؤتمر الوطني الافريقي بالعودة بعد استقلال ناميبيا.

أما بوتسوانا وزيمبابوي فهما أكثر قوة اقتصاديا، وأكثر قدرة علي المقاومة في التعامل مع بريتوريا، لكنهما ليسا قواعد ارتكاز رئيسية للمؤتمر الوطني الافريقي، ويري البعض ان من المحتمل أن تضغط زامبيا بشدة علي المؤتمر الوطني الافريقي ليدخل في نوع من التفاوض. كذلك فان قابلية ناميبيا المستقلة للسقوط سوف يعني أنه من غير المحتمل حصول المؤتمر الوطني الافريقي علي أكثر من تسهيلات دبلوماسية منها. ويبدو أن الوضع في دول المواجهة علي وشك وضع ضغوط هامة علي المؤتمر الوطني الافريقي للقبول بالتفاوض.

٥- المواقف السوفيتية

تروج كثير من الصحف لفكرة أن الاتحاد السوفيتي الذي دفع للاعتدال سوف يدفع بدوره المؤتمر الوطني الافريقي الي التفاوض. وتعتبر مارجريت تاتشر من بين أكثر أنصار هذه الفكرة بروزا.

لقد تبني الاتحاد السوفيتي مبدأ «التفكير الجديد» في حل الصراعات الدولية والاقليمية. وروج السوفييت للحوار والحلول السياسية في محاولة منهم لتقليل التوتر الدولي وأخطار الحرب النووية، كما أبدوا استعدادهم للوصل الي حل سياسي في جنوب افريقيا أيضا. وبالرغم من أن «التفكير الجديد» لعب دورا هاما في المفاوضات تجاه استقلال ناميبيا، فان التحول في موازين القوي بعد معركة «كويتو كوانافال» هو الذي جعل ذلك ممكنا.

ان السوفييت يؤيدون بالطبع الحل السياسي في جنوب افريقيا، لكن هناك حوارات هامة حول الكيفية التي يمكن بمقتضاها تحقيق ذلك، وهناك اجماع مزمع حول الرؤية التالية:

- تشهد جنوب افريقيا تكافؤا غير مستقر، فقوي المقاومة ليست قادرة علي اسقاط النظام. والنظام عاجز هو الآخر عن ايقاف نمو المقاومة.
- ان الاستيلاء علي السلطة أمر ممكن في جنوب افريقيا لكنه الآن بعيد الاحتمال بسبب قوة ولاء جيش جنوب افريقيا ولأن الأبنية السياسية والعسكرية السرية لم تظهر حتي الآن قوية بالشكل الكافي لهزيمته.
- لذلك فان الحل السياسي أمر مرغوب
- وعند هذه النقطة، رغم ذلك، لن يكون موقف النظام التفاوضي أكثر من حيلة لكسب الوقت.
- يعتمد الحل السياسي، اذن، علي الضغط الشامل لاضعاف حكومة الحزب الوطني الي الدرجة التي تصبح عندها مستعدة للتنازل عن السلطة.

ويدور بين المفكرين السوفييت حوار صريح حول الكفاح المسلح، لكن من غير المحتمل أن يضغط حلفاء الاتحاد السوفيتي في السعي لتحقيق استراتيجياتهم الخاصة ، ففي اوروبا الشرقية علي سبيل المثال، تسعي بولندا والمجر لتنفيذ اصلاحات أكثر ديمقراطية حتي من تلك التي تتم داخل الاتحاد السوفيتي، في حين تظل هناك معارضة للبريسترويكا في جمهورية ألمانيا الديمقراطية وتشيكوسلوفاكيا ورومانيا، كما تمضي كوبا في سياق مختلف تماما عن البيريسترويكا ولازال الاتحاد السوفيتي مستمرا في دعمها بمساعدات ضخمة.

بهذه الروح اعترف السوفييت بحق المؤتمر الوطني الافريقي في اختيار استراتيجياته الخاصة، وعندما زار وفد من المؤتمر الوطني الافريقي موسكو في فبراير تمت الاستجابة لكل مطالبهم العسكرية وبشكل كامل. تظل هناك بالطبع قيود اقتصادية علي الاتحاد السوفيتي تلعب دورا في تشجيعهم علي البحث عن حلول سياسية في انجولا وافغانستان واثيوبيا (حيث توجد احتياجات لمساعدات ضخمة من السوفييت لخوض حروب مشكوك في امكانية كسبها، لكن مستوي الدعم العسكري الذي يطلبه المؤتمر الوطني الافريقي يعتبر ضئيلا للغاية اذا ما قورن بتلك البلاد التي تحتاج الي كميات ضخمة من الأسلحة التقليدية والجوية.

لقد شجع السوفييت السعي وراء حل سياسي، ولديهم الاستعداد للعب دور اذا ما طلب منهم ذلك، لكن لا يبدو انهم يمارسون ضغوطا علي المؤتمر الوطني الافريقي ليتبني منهجهم. ان «التفكير الجديد» الذي انتهجه السوفييت كان له بالفعل تأثير كبير علي النظام، فاختفاء شبح الحرب البادرة بشكل متزايد يعني أن بريتوريا لم تعد جذابة للغرب علي أساس خطر «التهديد السوفيتي»، ومن المحتمل فعليا أن تصل القوي العضمي الي اجماع حول الاحتياج الي حل سياسي، كما وأن الأيديولوجية التي طالما تبناها النظام وهي أيديولوجية «الانقضاض» الشامل قد تم تعديلها ولكنها لم تستبدل بشئ أكثر تماسكا.

٦- موقف المؤتمر الوطني الافريقي

أكد المؤتمر الوطني الافريقي أن هدفه هو نقل السلطة لشعب جنوب افريقيا. والتزم بتحقيق هذا الهدف من خلال المزج بين أربعة دعائم للكفاح:

تعبئة الجماهير، العمل السياسي السري، الكفاح المسلح ، وفرض العزلة الدولية علي النظام وقد أكد المؤتمر الوطني الافريقي انه كان علي استعداد دائما لتحقيق هذا الهدف بشكل سلمي الا أن حكومات الحزب الوطني المتتالية رفضت انهاء حكم الأقلية، وأعلن المؤتر الوطني أنه لو تغير النظام وأصبح في الامكان اجراء مفاوضات حقيقية للوصول الي جنوب افريقيا ديمقراطية ولا عنصرية فانه لن يفوت تلك الفرصة. لذلك فان مسألة اذا ما كانت هناك امكانية لاجراء مفاوضات في جنوب افريقيا أم لا هي مسألة تعتمد علي موقف الحكومة لا المؤتمر الوطني الافريقي، واذا كانت الحكومة جادة بشأن التفاوض، فان عليها خلق المناخ المناسب للمحادثات عن طريق:

- الافراج عن كل المسجونين السياسيين، والمحتجزين، وايقاف المحاكمات السياسية
- رفع الحظر عن كل المنظمات السياسية
- انهاء حالة الطوارئ
- سحب قواتها العسكرية وقوات الشرطة العسكرية من المناطق الحضرية للافريقيين.
- استبدال كل القوانين التي تسمح للحكومة بحظر المنظمات، واحتجاز وسجن الافراد، والسماح بحرية تكوين المنظمات والسماح بحرية النشر والتعبير.

يري المؤتمر الوطني الافريقي أن هذه الخطوات أساسية بالنسبة له كي يستطيع مشاورة الشعب للحصول علي تفويض بدخول المفاوضات، ويشدد المؤتمر الوطني، علاوة علي ذلك، علي أن هيئة انتخابية مستقلة فحسب هي

التي يمكنها اعداد دستور جديد لجنوب افريقيا، ويجب أن تضم تلك الهيئة كل الناخبين في جنوب افريقيا علي أساس صوت واحد لكل شخص من أجل تكوين جمعية تأسيسية ذات سيادة.

لقد التزم المؤتمر الوطني الافريقي بالحل السياسي في جنوب افريقيا، لكنه مقتنع بأن المبادرة التي يقدمها النظام حاليا تستهدف كسب الوقت لاستمرار حكم الحزب الوطني. ومن ثم فان الحل السياسي كما يري المؤتمرالوطني الافريقي يعتمد علي تصعيد النضال علي كل الجبهات،وهو غير مستعد للتنازل عن النضال علي أساس بعض الوعود حول المفاوضات. ان تجربة ناميبيا التي طبقت فيها جنوب افريقيا قرار الأمم المتحدة رقم ٤٣٥ بعد ١٢ سنة من قبوله تفيد كتحذير في هذا المضمار.

في نفس الوقت، أدركت حركة التحرر أهمية أخذ المبادرة علي هذا الصعيد، وذلك بسبب الأخطار التي قد تنشأ اذا ما تركت لبريتوريا والدول الامبريالية حرية تحديد مسار عملية التفاوض. ان المؤتمر الوطني الافريقي منشغل حاليا بالتشاور مع حلفائه في «الحركة الديمقراطية الشعبية (MDM) حول قبول عملية التفاوض التي سوف تشمل شعب جنوب افريقيا، ومن ثم سوف يستهدف المؤتمرالوطني الافريقي وحلفائه كسب أعلي تأييد ممكن، سواء داخل جنوب افريقيا أو علي المستوي الدولي، حول هذا الموقف. لا شك أن المؤتمر الوطني الافريقي قد تعلم من النماذج الحالية لعمليات التفاوض.

لانكستر هاوس Lancaster House

انهت اتفاقية لانكستر هاوس Lancaster House Agreement الحرب الزيمبابوية، تلك الحرب التي شارك فيها بالقتال ٦٠,٠٠٠ رجل حرب عصابات وتيكافأ معهم بالنسبة لسكان جنوب افريقيا ٣٠٠,٠٠٠ رجل حرب عصابات) حاربوا علي مساحة ٩٠٪ من البلاد، وفي ظل اتفاقية لانكستر هاوس اضطرت زابو وزانو الي القبول بالتسوية الكبري مع استمرار المميزات التي تتمتع بها الأقلية البيضاء.

لم تكن منظمتا زابو وزانو مهيأتين للتفاوض، وكان أملها السيطرة علي السلطة بقوة السلاح، ومع ذلك دفعتهما دول المواجهة. خاصة موزمبيق، الي مائدة التفاوض بتراجعها عن دعم الكفاح المسلح. لقد دفعت دول المواجهة زابو وزانو الي وضع تفاوضي لم تكن لهما فيه المبادرة لاعتمادهما بشكل حصري علي شكل واحد من اشكال النضال وفشلهما في توقع تحول الظروف،ولو كانا قد اتخذوا مبادرة أكبر علي صعيد التفاوض وجهزا نفسيهما لاحتمال عدم وجود خيار سوي الحوار. لكان وضعهما أقوي.

قرار ٤٣٥

ان استقلال ناميبيا هو انتصار عظيم لشعب افريقيا الجنوبية وانتصار فعلي للتوجه الأممي لكوبا. لكن تحقيق الاستقلال بناء علي القرار ٤٣٥ هو أمر يثير مشكلات معينة بالرغم من ذلك. فالقرار يترك السيطرة في أيدي جنوب افريقيا حتي يتم انتخاب حكومة جديدة، الأمر الذي يعطيها امكانية هائلة للتدخل في تعبير الشعب الناميبي عن رغبته.

لقد تبنت الأمم المتحدة قرار ٤٣٥ عام ١٩٧٨، وكان صياغة جديدة لقرار

أقدم تم تعديله بواسطة القوي الامبريالية الخمس الكبري، والقضية هنا أن الشعب الناميبي لم يكن له مدخلات في تقرير عملية استقلاله. وهذا يبرز الاحتياج الملح لوجود قوي ديمقراطية تأخذ المبادرة في التقرير الفعلي لعملية تحويل جنوب افريقيا إلي دولة ديمقراطية جديدة مقبولة عالميا.

الانتفاضة

تقدم الانتفاضة الفلسطينية في المناطق المحتلة دروسا هامة في شأن العلاقة بين التفاوض والنضال. فمنذ اتفاقيات كامب ديفيد ١٩٧٧، وواشنطن تتآمر مع اسرائيل والدول العربية الرجعية لخلق «حل» في الشرق الأوسط يستبعد الممثلين المستقلين للشعب الفلسطيني. لكن الغزو الاسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ أضعف قدرة منظمة التحرير الفلسطينية علي ممارسة الكفاح المسلح. كما أدي الي انشقاق المنظمة الي جناحين، معتدل ويساري، حول الأسلوب الأفضل لممارسة النضال.

انتهزت الدول الامبريالية هذا الوضع في محاولة اتمام صفقة بين اسرائيل والأردن تستبعد بمقتضاها منظمة التحرير الفلسطينية المنقسمة علي نفسها والشعب الفلسطيني. ولمعرفتها بأخطار الانقسام ركزت المنظمة جهودها علي اعادة بناء وحدتها. وبينما كانت الدول الامبريالية تدير مناوراتها، كان أكثر الأشياء أهمية بالنسبة للفلسطينيين هو توحيد صفوفهم والحديث بصوت واحد. وكان الرد الأكثر فعالية علي المبادرات الامبريالية هو الانتفاضة التي قامت علي أساس من النضالات الجماهيرية في المناطق المحتلة. ومن خلال انتفاضة شعبية استمرت لما يقرب من عامين، تخلي الشعب الفلسطيني عن كل المشروعات والخطط التي تعوق حركته وحركة منظمته.

لقد اجبرت الانتفاضة الأردن علي التراجع عن المخطط الامبريالي، واضطرت الولايات المتحدة الي دفع اسرائيل تجاه اجراء محادثات مع منظمة التحرير الفلسطينية. وفي نفس الوقت. تقدمت المنظمة بمبادرة دبلوماسية اعترفت فيها باسرائيل الأمر الذي سبب تآكلا في الدعم الامبريالي لاسرائيل.

ان أهم الدروس التي نستخلصها من الانتفاضة تتلخص في الاحتياج لصيانة الوحدة في مواجهة مناورات الامبريالية، وأن النضال الجماهيري هو أكبر أوجه التصدي فعالية أمام تلك المناورات.

التحديات

لقد كانت هناك بعض الاختلافات بين النظام وبين القوي الامبريالية حول المدي الذي يمكن الذهاب اليه في عملية الاصلاح. لكن سلاح العقوبات أجبر بريتوريا علي تنفيذ الأجندة الامبريالية. وكما اعترف وزير الشرطة «ادريان فولك Adriaan Volk مؤخرا ان قدرتنا علي اتخاذ القرارات محدودة» وانه « اذا ما اتخذت عقوبات مع المؤتمر الوطني الافريقي، فالحكومة كما يقول، كانت تتفاوض مع المؤتمر الوطني عندما كانت تستطيع أن تفعل ذلك من موقع قوة. ويقول فولك ان الحوار مع المؤتمر الوطني الافريقي «كان وسيلة لمحاربته بأدوات أخري»، «فنحن نريد أن نتمكن من القول في المستقبل اننا لم نملك فقط ميدان المعركة بل استحوذنا أيضا علي مائدة التفاوض».

وتتلخص أهداف النظام من وراء المفاوضات في كسب المبادرة الاستراتيجية. ويسعي الي انجاز ذلك من خلال

- تشتيت الضغوط الدولية
- صرف الشعب عن النضال
- اثارة الانقسام وسط الحركة الديمقراطية
- كسب حلفاء جدد

ليس من الواضح تماما الي أي مدي ستذهب بريتوريا، فمن المتوقع الافراج عن مانديلا والسجناء الآخرين بعد الانتخابات، وربما يتم انهاء حالة الطوارى ايضا، لكن من غير المحتمل، في نفس الوقت، ان يستجيب النظام للشروط المسبقة التي وضعها المؤتمر الوطني الافريقي، فالنظام مقتنع حسب قوله أنه يتصرف من موقع القوة، وسوف يحاول اتخاذ المبادرة باعلان عملية تفاوض تأخذ شكل «محادثات كبري» يستحيل قبولها، بأمل أن يجد المؤتمر الوطني صعوبة في تجاهلها تحت ضغط دول المواجهة، كما سيحاول النظام أيضا تعطيل أي عملية تفاوضية وسيضع جدول أعماله حول مبادراته السياسية. ان المبادرات الامبريالية مصممة بحيث تفسد نضالنا الوطني الديمقراطي . لكن هناك خطأين خطيرين يجب تجنبهما:

- تخيل اننا مقبلون علي «كريسماس مبكر» وننتظر الضغط الخارجي والنشاط الدبلوماسي كي يأتي لنا بالحل. ان توازن القوي ليس حاسما لصالحنابعد، واذا لم نغيره من خلال النضال فان تحررنا سوف يتم اجهاضه.

- الرفض المطلق للمفاوضات وتجاهل هذا المجال من مجالات النضال.اذ سيؤدي ذلك التجاهل الي اضعاف الحركة الديمقراطية بشدة ويتيح فرصة للنظام لمحاربتها خارج الموقع الذي أوجدناه من خلال المزج بين الضغط المحلي والدولي. يجب علي الحركة الديمقراطية التعامل مع موضوعة المفاوضات

بأخذ الأهداف التالية في الاعتبار:

- النضال من أجل نقل السلطة
- الاحتياج لتغيير موازين القوي من خلال تشديد النضال والتنظيم
- الاحتياج الي صيانة وحدتنا وكسب حلفاء جدد اذ يجب أن نبرهن أننا لم نصبح معزولين
- الاحتياج لايجاد أوسع مجال سياسي ممكن لتنظيم الشعب

ان الأمر الأكثر أهمية هو أن الحركة الديمقراطية سيكون عليها أخذ المبادرة، ويجب أن يقرر شعب جنوب أفريقيا سيرورة الحل التفاوضي في بلاده، كما يجب أن نكسب تأييد المجتمع الدولي لتصورنا حول الحل التفاوضي. تلك هي الأهمية التي يمثلها النقاش الحالي داخل المؤتمر الوطني الافريقي وفيما بينه و بين الحركة الديمقراطية الشعبية حول المفاوضات.

لقد أعطي فولك الحركة الديمقراطية نصيحة غالية، وأن كان غير واع بذلك، اذ يجب علينا أيضا أن ننظر للمفاوضات باعتبارها وسيلة لمحاربتهم «بأداة أخري».

مؤتمر الوحدة الافريقية لازانيا
حول
اجتماع اللجنة المؤقتة لمنظمة الوحدة الافريقية
هاراري - أغسطس ١٩٨٩

علي أعضائنا وأصدقائنا أن يعلموا أن هناك جانبان لهذا الاجتماع

١- عاودت اللجنة المؤقتة التأكيد علي عزلة نظام جنوب افريقيا العنصوي سياسيا واقتصاديا وثقافيا كما تعاود تأكيدها علي الكفاح المسلح للاطاحة بالنظام العنصري. ولقد لاقي هذا ترحيبنا وتأييدنا .

٢- قامت اللجنة المؤقتة أيضا باحياء بيان لوساكا وتكتيكاته التفاوضية. ومعروف جيدا موقفنا المعارض لبيان لوساكا. فنحن لا نعتقد بامكانية حدوث مفاوضات حادة اللآن. ولقد قال بذلك رئيسنا زيفانا موثوبينج Zephania Mothopeng في الجلسة الافتتاحية. حيث أعلن مرة أخري معارضتنا للتفاوض الآن . ومعارضتنا لاولئك في بعض الجماعات الذين يدافعون عن المفاوضات وعدم ادانتهم لمنظماتهم.

ان المسائل الأساسية هي، كيف نتفاوض ونحن في موقع ضعف؟ وهل هناك أي أساس للمفاوضات؟

اننا لا نملك حتي أسير حرب واحد، ولا يمكن لنا أن نحسب عدد الجسور

التي دمرناها أو مواقع العدو التي اكتسحناها، كما أننا لم نحرر شبرا واحدا من أزانيا حتي الآن.

نعم، لا زلنا نعاني من الضعف. وليس هناك مناخ مناسب ولا أساس للمفاوضات. ان المفاوضات تقوم علي أساس من مواقع القوة وعلي نفوذ محدد. لذا فان علينا الاستعداد لكفاح طويل ضد الهيمنة البيضاء. آخذين بعبارة قائدنا الشهير زيفانيا موثوبينج، ان االمفاوضات الوحيدة التي يمكننا دخولها هي استعادة أرضنا.

ان التحدي الذي يواجه حزب مؤتمر الوحدة الافريقية PAC هو أننا اليوم ربما نكون المنظمة الوحيدة الموجودة بالمنفي، التي يمكنها بفاعلية أن تربط بين التطلعات والمشاعر الحالية لجماهير أزانيا المضطهده. اننا الآن الحركة الوحيدة التي دافعت بفدائية عن حق شعب ازانيا في تقرير مصيره وتحرره القومي. اننا الآن الحركة الوحيدة التي رفضت بشكل كامل مقولة أن ناميبيا هي المستعمرة الأخيرة في افريقيا. لقد برهنا وأثبتنا أن أزانيا لم تتحرر مطلقا.

اننا أقوياء وفعالين لأن جماهير أزانيا تفهمتنا ووقفت وراءانا. وهناك تحدي يواجهنا، فلكي نكون قادرين علي القيام بدورنا التاريخي، يجب أولا أن نتعرف علي مواطن ضعفنا وقوتنا بواقعية قدر الامكان.

ان مهمتنا هي أن ترتقي بأنفسنا وبجماهير أزانيا الي موقع مساو أو أكثر قوة من المستبدين العنصريين. ان العمل الشاق لبناء طاقاتنا القتالية هو المهمة الرئيسية وذات الأولوية.

وبالقتال من أجل ازانيا افريقية اشتراكية يضع مؤتمر الوحدة الافريقية

تصوره لبناء مجتمع فخور بتراثه الافريقي ونظام اقتصادي اشتراكي للتوزيع العادل لثروة ازانيا.

لقد دافع مؤتمر الوحدة الافريقية عن فكرة ايجاد مجتمع لا عنصري، يعترف بالشعب الافريقي (هؤلاء الذين يدينون بالولاء لافريقيا ويقبلون المبدأ الديمقراطي لحكم الأغلبية)، باعتباره الشعب الوحيد القادر علي ايجاد هذا المجتمع كما يرفض مؤتمر الوحدة الافريقية التستر علي الغطرسة والتعصب الأبيض.

ان الصحافة الليبرالية في الوطن تنشر القليل، ان لم يكن لا شئ، عن مؤتمر الوحدة الافريقية، لذلك فان الشعب الافريقي سيسلم في النهاية بدعم أي منظمات في غياب المنظمات الأخري.

لقد حاول مالكو العبيد عالميا أن يفرضوا منظمات بعينها علي الشعب الافريقي «كممثلين وحيدين» واصلاء لجماهير ازانيا.

لكن تلك المحاولات التافهة قد لاقت نجاحا ضئيلا لأن الشعب الافريقي هو المبدع الوحيد لتاريخه الخاص ومصيره. ولن يمليهما عليه أي شخص.

مقابلة مع جونسون مالامبو
رئيس «مؤتمر الوحدة الافريقية لأزانيا (PAC)»
دار السلام ٩ اكتوبر ١٩٩٠

س: هل نحن علي وشكل ان نشهد السلام في جنوب افريقيا ؟

ج: ان شعوب المنطقة تريد السلام. وفي كثير من الأحيان يقال أن السلام والتحرر قد اقتربا بشدة من المنعطف في أزانيا، ونحن في «مؤتمر الوحدة الافريقية» ربما نميل الي أن نكون أكثر حذرا، اذ يجب أن تعلم أي نوع من المخلوقات نتعامل معه. ان النظام العنصري هو السبب في كل مشكلات افريقيا الجنوبية. وبالرغم من رغبتنا الحقيقية في السلام، يجب أن نستمر في النضال من أجل التحرر.

س: هل يجب أن تأخذ ديكليرك بجدية؟

ج: سوف أوافق علي أن المناخ الدولي والممارسات الدولية وجهود الشعب داخل جنوب افريقيا العنصرية ذاتها، وأيضا في المنطقة بأكملها،قد جعلت نظام جنوب افريقيا يراجع موقفه انطلاقا من أن منهج «بلد تلو بلد» الذي تبنته منظمة الوحدة الافريقية (OAU) قد وصل الآن الي حدود جنوب افريقيا العنصرية. لذلك فان النظام الجنوب افريقي مضطر للبحث عن قبطان جديد وهذا القبطان الجديد هو دي كليرك لقد اعترف الجميع، حتي الأمريكان والبريطانيين، بأن العقوبات تؤلم بشدة، واعترف دي كليرك أيضا ان

العقوبات الاقتصادية مؤثرة بل وأدت الي عزل جنوب افريقياوبالتالي فان هدفه الرئيسي هو البحث في كيفية اعادة حنوب افريقا الي المجتمع الدولي، لكننا في نفس الوقت يجب الا ننسى مطلقا ان النظام العنصري لازال مخلوقا شديد العنف، ولازال هو السبب في غياب السلام عن أنجولا وموزمبيق، لذلك يجب أن نقلق بشأن الدعاية التي تثيرها جنوب افريقيا وأصدقاؤها.

س: هل «مؤتمر الوحدة الافريقية» مشارك في أية محادثات متعلقة بتفكيك الأبارتيد؟

ج: لقد عبر رئيسنا بشكل جيد عن موقف «مؤتمر الوحدة الافريقية» عندما قال أنه لم تتوفر فرصة حقيقية للسلام في جنوب افريقيا حتي الآن، وإن الشروط الحقيقية للسلام ستتوفر فقط من خلال استمرارية نضالنا. ان استمرار النظام العنصري في تسليح نفسه لهو برهان علي حقيقة أن الموقف (المعلن) الدولي للنظام إنما يتم من أجل أن يجد متنفس يمكنه من تسليح نفسه والحصول علي تكنولوجيا عسكرية أعلي.

وبالرغم من أن هناك حديثا رائجا عن تفكيك الأبارتيد- ذلك الذي يحاول البعض مثل القس توتو Bishap Tutu فعله من الداخل - الا أن المشكلة الاساسية تظل قائمة. كل امرئ يريد السلام، لكن الجميع يتفق مع «مؤتمر الوحدة الافريقية» أن شروط المفاوضات الحقيقية لم توجد حتي الآن، وهذا ما نحاول فعله.

س: ما هي تلك الشروط؟

ج: نحن نريد ديمقراطية حقيقية في بلادنا، صوت واحد لكل شخص،

ونضالنا هو نضال لاستعادة الأرض. ان ٧/١ السكان يملكون ٨٧٪ من أراضي بلادنا، وعلي النظام الآن أن يتعامل مع ذلك الوضع.

س: ما الذي يدفع النظام الي تفكيك الأبارتيد؟ وما هي الشروط؟ وكيف سيمكنكم دفعهم لفعل ذلك؟

ج: ان الشئ الوحيد الذي يشجع النظام علي احداث تغييرات هو الضغط المستمر من جانب الجماهير المضطهدة نفسها، ونحن نشعر بأننا يجب علينا تحديدا تشديد النضال خارج اطار البرامج سواء النضال السياسي أو العسكري.

س: الا تري امكانية تحقيق السلام في جنوب افريقيا بدون الشروط المسبقة التي تتحدث عنها؟ مثلا نموذج لانكستر هاوس للاستقلال؟

ج: لقد دفع الشعب المقهور ضريبة النضال القاسية من حياته، واذا كانت هناك فرصة حقيقية للسلام فنحن نعرف انه يجب انهاءها، لكنك تعلم كما أعلم أنا، أن البريطانيين والأمريكان قد وعدوا شعب زيمبابوي بالمال من أجل الحصول عي الأرض في مقابل عدم مصادرة أراضي المستوطنين، لكن هل أتت تلك الأموال؟ لازال الشعب في ناميبيا الحرة حتي اليوم أسيرا ولم تتحقق تتطلعاته بعد. لذلك فان هناك شروطا مسبقة يجب أن نضمن تحقيقها لشعب جنوب افريقيا قبل بدأ المفاوضات.

س: قيل أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي يعدان لتقديم ضمانات لكلا الجانبين في الصراع الجنوب الافريقي من أجل التفاوض حول السلام؟

ج: لم يتم توضيح أي من هذه الضمانات لنا، يجب أن أعترف بدلك.

س: ماذا كان يعني «كوهن» عندما تحدث عن جدول أعمال الشهور

التسعة التي سيقوم دي كليرك خلالها بتفكيك الأبارتيد؟

ج: أولا وقبل كل شئ. فان «مؤتمر الوحدة الافريقية» له تحفظاته حول الحل الحقيقي الآتي من خارج جنوب افريقيا، سواء عن طريق الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفيتي، أو كليهما، ان الحل الحقيقي سوف يكون هو ذلك الذي يأتي كنتيجة لنضال الجماهير المقهورة وذلك مانقول عنه شخص واحد .صوت واحد.

س: لكن بامكاننا القول أن لانكستر هاوس كانت محاولة لتجنب مشاركة الشعب المقهور. ألن تحضر ذلك المؤتمر اذا تم تنظيمة لتحقيق حل سلامي تفاوضي في جنوب افريقيا، حتي لمجرد. كما حدث في زيمبابوي أن القاعدة الشعبية ربما تتصدي لمؤامرة من نموذج لانكستر هاوس؟

ج: لا أعتقد أن أي شخص، بما فيه أعضاء «مؤتمر الوحدة الافريقية». يمكن أن يرفض التوصل الي حل حقيقي لانجاز تطلعات الشعب المقهور في جنوب افريقيا. لكن السؤال الواجب طرحه هو: «هل هناك بصيص أمل حقيقي. حتي ولو كان في الآفق البعيد؟» اذا كان هناك هذا الأمل . اذن فسوف نسعي اليه، لكن تحركات جنوب افريقيا لا زالت تبدو حتي الآن مجرد وسائل لتدعيم الأبارتيد.

س: ما قولك في الاستراتيجية التي تضع ثلاثة شروط مسبقة للحل التفاوضي:

١-رفع الحظر عن كل الأحزاب
٢- اطلاق سراح المسجونين السياسيين
٣- انهاء حالة الطوارئ

ج: هذه الشروط ليست جديدة. فلقد طرحنا دائما اطلاق سراح المسجونين السياسيين علي أرضية غير مشروطة.فلماذا يجب أن نساوم الآن لاطلاق سراحهم؟ الهذا تستطيع مرجريت تاتشر أن تزور جنوب افريقيا؟ ان كل ذلك لا يقدم شيئا في النضال من أجل تحرر حقيقي، فلماذا يصبح علينا أن نستخدم الافراج عن مانديلا ككارت للمساومة؟

يمكن للشروط الثلاثة التي ذكرتها أن تعيدنا فحسب الي اوضاع ما قبل ١٩٦٠، ونحن لا نرغب في العودة الي وضع تستمر فيه القوانين الوحشية مثل حق الشرطة احتجاز المواطنين دون محاكمة، وقانون قمع الشيوعية، وقانون حق الاجتماع...الخ. يجب التخلي عن كل تلك القوانين كشرط للتغير، وليس مجرد النقاط الثلاث التي ذكرتها. اننا لن نعود الي ماقبل ١٩٦٠، فلقد قال دي كليرك نفسه أنهم في سبيلهم الي احداث تغيرات لكن التغيير سوف يقوم علي أساس من قوانين جنوب افريقيا وتبعا لما أقره برلمان جنوب افريقيا. لكننا لا نعترف ببرلمان جنوب افريقيا ولا يمكن أن نعمل في ظل برلمان حنوب افريقيا، ان ذلك ليس هو ما يحرك «مؤتمر الوحدة الافريقية» ويقدر مانري، وبالتعامل مع تلك الحقيقة، ليس هناك حتي الآن شعاع أمل واحد في الأفق.

س: الا تعتقد أن تمسكك الشديد بشروطك سيؤدي الي أن يستبعد «المؤتمر الوطني الافريقي» «مؤتمر الوحدة الافريقي» من مائدة التفاوض؟

ج: خلاصة القول في هذا الموضوع أن المؤتمر الوطني الافريقي له برنامجه الخاص، وحقيقة أن كلا المنظمتين موجودتين يؤكد أن لدينا رؤي مختلفة، وكما قال رئيسنا، أولئك الذين يريدون الحوار يمكنهم المضي رأسا للحوار،

ونحن في «مؤتمر الوحدة الافريقية» لازلنا نعتقد في قدرة شعبنا علي الاستمرار في النضال، ومع ذلك، نحن مدركون لحجم الضغوط التي يمكن أن تمارسها علينا دول المواجهة أو منظمة الوحدة الافريقية لدفعنا الي مائدة التفاوض.

س: اذا بدأ حكم الأغلبية السوداء في جنوب افريقيا فماذا سيكون وضع العنصر الأبيض؟ وما هو السيناريو المحتمل؟

ج: فيما يتعلق بالتفاوض. فيجب أن تعلم أن البوير قد فاوضوا في بعض الأحيان مع قطاعات من غير البيض في جنوب افريقيا مثل البانتوستانات، البرلمان الثلاثي الخ. والآن تريد جنوب افريقيا انقاذ جزء منا لاعطائهم مزيد من المصداقية وتفتيت وحدة حركة التحرر، أنا أتصور آن الافريكان في جنوب افريقيا يحاولون اعادة انتاج شئ ما شبيه بالوضع في ناميبيا، وحتي لو كسبت قوي التحرر الانتخابات، فسوف يتم اجبارهم علي القيام بتسويات كبيرة كي يتركوا المصالح الاقتصادية الحقيقية للامبرياليين دون مساس. يجب بالطبع أن نبذل قصاري جهدنا لمقاومة ذلك.

يقول أصحاب الاستثمار الضخم أن الأبارتيد والرأسمالية شديدي التباعد، وحتي الحزب الوطني عليه أن يستسلم لتلك الضغوط. كما يقول أصحاب الاستثمار الضخم أن حكم الأغلبية سيأتي نتيجة أن الجماعة البيضاء لا تستطيع أن تسيطر علي السلطة وتدير الاقتصاد بشكل ناجح طالما تستخدم القوة العسكرية باستمرار، لكنهم يقولون في نفس الوقت «دع الأمور لقوي العرض والطلب» ولا تناضل ضدها لأن النتيجة ستكون الاضرار بالاقتصاد ، ان التمسك بالقوة الاقتصادية سوف يسمح باستمرار

الأبارتيد الاقتصادي لزمن طويل في جنوب افريقيا حتي في ظل حكم الأغلبية السوداء. كما أن هناك أيضا منهج استيعاب السود في المشروعات الكبري لخلق انشقاق بينهم بايجاد برجوازية سوداء.

سوف يظل فقراء البيض في جنوب افريقيا، وسوف تحاول الطبقات الوسطي والمهنيين المغادرة. وسيظل الجيش الأبيض قائما في ظل الحل التفاوضي، ان مخاوفنا تتعلق بالوقت الذي سيصبح علينا فيه نزع السلاح والدخول تحت الاشراف الدولي في حين تظل هياكل النظام دون مساس. ان لديهم جيشا عاملا ضخما، واذا لم ينزع سلاحه فسيصبح خطرا حتي بعد الاتفاق علي السلام.

في جنوب افريقيا الآن. نجد أن معظم المهنيين البيض الذين لديهم بديل قد غادروا البلاد أو هم علي وشك ذلك، انهم لا يرون مستقبلا لاطفالهم في جنوب افريقيا لذا فمن المحتم ذهابهم، لكن الفقراء البيض سوف يبقون، فوضعهم في جنوب افريقيا أفضل مما في انجلترا واستراليا.

ان هناك أيضا امكانية لحدوث ثوررة عنيفة في جنوب افريقيا مثلما حدثت في موزمبيق، وفي تلك الحالة سوف يكون هناك خروج جماعي للبيض من جنوب افريقيا.

المفاوضات- طريق الي الخديعة

بقلم د. أو. منادلي

رئيس حركة الوحدة الجديدة-جنوب أفريقيا

«...ان التصور الذي يري أن الحقوق الأساسية للجماهير في الظروف الحالية يمكن الحصول عليها وحمايتها عن طريق تفاوض من أي نوع مع الحكام هو خدعة سياسية مشينة»

(نشرة حركة الوحدة الجديدة - مجلد ٣ - رقم ٢)

تلخص الكلمات موقف «حركة الوحدة الجديدة The New Unity Movement» من الحوار المحموم الدائر الآن سواء داخل جنوب افريقيا أو في افريقيا شمال ليمبوبو Limpopo . لقد رفضت «حركة الوحدة» المقترحات التي قدمتها الحكومات الامبريالية عبر ممثليها تاتشر وبوش وميتران وكول وغيرهم. علاوة علي ذلك، ليس هناك ما يجعلنا نؤيد منهج الاتحاد السوفيتي والصين، اللذان يحاولان من خلاله، كما تشير التقارير،اجبار حركة «المؤتمر» علي التفاوض مع حكومة جنوب افريقيا تحت دعوي انه لم يعد هناك مستقبل لحركة «الكفاح المسلح».

لقد اشرنا في التقرير الذي أعددناه لمؤتمر العمال المنعقد في ٢٦-٢٧ أغسطس ١٩٨٩. الي أن الدول الامبريالية هي التي طرحت المفاوضات كأسلوب للقضاء علي تطور النضال (في جنوب افريقيا)، وذلك للوصول الي درجة أعلي من الاستقرار. ذلك هو التصور الامبريالي الذي يري أن التسوية في هذه المرحلة، التي تعاني فيها حركة التحرر من الضعف، سوف تكون ذات فائدة كبيرة للطبقة الحاكمة وللبلدان الامبريالية علي حد سواء.

ان موقف الاتحاد السوفيتي والصين يظهر مدي سوء تطبيقهما للاعتبارات السياسية والاقتصادية التي تحكم علاقاتهما بالامبريالية العالمية وتؤثر علي الصراع في الجنوب الأفريقي. ان الشعب المقهور في جنوب افريقيا يخوض معركة مع الطبقة الحاكمة ومؤيديها في العالم الامبريالي. لقد نشأ انشغال السوفييت والصينيين «بالتسويات التفاوضية» بشكل أساسي من المأزق المخيف الذي أوصلت اليه صناعة الأسلحة الذرية والنووية وهو تطور جعل فكرة وجود عالم ثالث فكرة رهيبة حتي لمجرد التفكير فيها. علاوة علي أن الاتحاد السوفيتي والصين غير الاستغلاليين وقد استدرجا لتكريس قسم كبير من ثروتهما القومية للتوسع العسكري غير الانتاجي وما أدي اليه ذلك من اختناق تطورهما الاقتصادي، اضطرا من ثم الي اعادة تقييم وضعهما العالمي وأصبحت هناك ضرورة للتفاوض حول معاهدات التسليح مع اعدائهما السياسيين.

لكن لا يوجد مبرر سياسي لنقل تلك الاعتبارات التي تم تطبيقها في أوضاعهما الخاصة الي النضالات في افريقيا الجنوبية وعلي وجه الخصوص في جنوب افريقيا، حيث يتجاهل ذلك أهداف وغايات النضال، كما يتجاهل

ميزان القوي المتغير وتطوراته في جنوب افريقيا. ان ذلك يعتمد علي الفكرة الهزلية التي تقول ان القهر القومي واستغلال المقهورين وتحرير جنوب افريقيا من الهيمنة الامبريالية هي أمور يمكن حلها عن طريق «الحوار» مع صانعي النظم الموجود في جنوب افريقيا.

ان قبول أقسام حركة التحرر الواسعة بمبادرات اللوبي المكون من واشنطن- لندن - موسكو- بون - بكين هو مؤشر مزعج علي عدم النضج السياسي لتلك الأقسام وتبعيتها التي لا تغتفر (أو افتقارها للاستقلالية السياسة). كما انها وبنفس الدرجة مؤشر علي سرعة وعمق الاختلاف الذي تتعرض له حركة التحرر علي يـــد الليبراليـــين والتبشيريـــين الجـــدد (IDSA, Five Freedoms Form, Freedrich Naumann, etc,) بالضبط كما فعل أسلاف هؤلاء الليبراليين في القرن التاسع عشر عندما مهدوا الأرض أمام اعادة اخضاع المتمردين ضد القهر.

والأمر الأكثر أهمية بين العديد من التغيرات الهامة في العلاقة بين الحاكمين والمحكومين، هو الانهيار التام الفعلي في الأبنية المتطورة خلال عقود لتأمين اخضاع المقهورين. تلك هي الرسالة المتضنة في ثورات المستوطنات وفي رفض البرلمان الثلاثي وجهازه من الطبقة الثانية أو الثالثة، RSC,IMC s,lical authorities, LACs,management commetees) . حيث لا يوجد مستقبل لجهود الطبقة الحاكمة المسعورة لتأمين اختيار وتعاون شركاءها المحليين الذين يفتقدون أي قدرة علي جذب جماهير المضطهدين. لقد تم نقل الجيش والبوليس الي المقدمة في جهود يائسة من جانب الدولة لايقاف هذا التطور وتحجيم نتائجـــه. وظـــل

برنامج الطبقة الحاكمة محصورا في الاستغلال الرأسمالي القائم علي سياسات العرق واللون والجنس التي رفضتها كليا القيادة السياسية للمقهورين.

ان هناك صياغة للرؤية السياسية للمقهورين تتضمن حلولا لكافة جوانب حياة شعب جنوب افريقيا والتغيرات الأساسية الملحة الواجب تنفيدها لارضاء الحركة الديمقراطية، وليس هذا تطورا جديدا، فبرنامج النقاط العشرة، أي برنامج الحد الأدني وسياسة عدم التعاون مع المحتل موجود منذ خمسين عاما، مثلها مثل أفكار بناء أمة جنوب افريقية واحدة تتضمن حق المواطنة للجميع، ومجتمع متحرر من التفرقة العنصرية والقهر والاستغلال. ان تلك التصورات الأخيرة هي في حالة تعارض مباشر لا يقبل المصالحة مع الأيديولوجيا العنصرية البغيضة المتحجرة للطبقة الحاكمة.

تستهدف حركة «الوحدة الجديدة»، مثلها في ذلك مثل جميع حلفائها في حركة التحرر، الوصول الي حل لمشكلات البلاد. لكن فكرة أن الحلول المقبولة يمكن «التفاوض» بشأنها مع الطبقة الحاكمة الحالية هي فكرة تتناقض تماما مع موقفنا الذي يتضمن أن مشكلاتنا تجد حلولها فقط من خلال النضال.لقد كانت تلك هي الرسالة التي بلغناها لمؤتمر العمال. ان المقهورين قد عززوا موقعهم النسبي في الصراع مع مضطهديهم. لكننا لا نستطيع الزعم أننا قد طورنا كامل الطاقات القتالية للمقهورين. نحن نحتاج بشدة الي ازالة الانقسام واقامة الوحدة، ونحتاج لرفع الوعي السياسي والثقة في الجماهير لأنها يجب أن تغير المجتمع وباستطاعتها ذلك. كذلك يجب علينا بناء منظماتنا علي كل الجهات للتفوق علي القوي والتأثيرات التنظيمية والمادية

والايديولوجية للطبقة الحاكمة.

نحن لا نقبل الايحاء بأننا وافقنا ببساطة علي أوامر السادة فيما وراء البحار وتفاوضنا مع الطبقة الحاكمة وحلفائها. كما أن الايحاء بان التفاوض هو أمر لابد نه ليس أفضل من القول بأن الموت أمر لابد منه. ونحن نتفق مع زيف موثوبنج Zeph Mothopeng عندما قال بشكل صريح، ان التفاوض أمر خارج القضية المثارة. ونعارض بنفس الدرجة هؤلاء الذين يأملون في جذب النقابات والاتحادات الطلابية والاندية الرياضية والجمعيات الكنسية وخلط كل من ليبراليي السود والبيض في «عملية تفاوضية» وبناء علي فهمنا السياسي للنضالات هنا، وبناء علي نتائج «الحل التفاوضي» في العالم الاستعماري الجديد، فنحن علي اقتناع بأن الحوار الحالي حول «المفاوضات» هو خدعة قاسية،خدعة يتم تقديمها لملايين من ابناءالشعب مهيئين للمعركة، ويتحملون ضغط مجتمع عتيق وقمعي لا يمكن التسوية معه لا بالحوارات، ولا بالحوار حول الحوارات، ولا بالاصلاحات العرفية،ولا بأموال الرشاوي التي يحاول النظام من خلالها الانحراف بالجهود القومية لتنجب التغيير الديمقراطي الحقيقي، ان كل ذلك يجب هدمه واعادة بنائه علي أسس المبادئ الديمقراطية العالمية.

عرض كتاب
صندوق النقد والبنك الدولي وافريقيا

بقلم : بادي أومينودي

The IMF, The World Bank Amd AFrica
Edited by B. Ominode-
(Zed London 1989)

[أعمال ندوة معهد البدائل الافريقية IFAA عن أثر برامج الصندوق والبنك علي افريقيا- سبتمبر ١٩٨٧] لقد تدهور وضع الديون الخارجية الافريقية حتي تحول من مجرد أزمة الي كارثة، وقد أصبحت الديون الآن تمثل فاجعة حقيقية علي مستوي القارة. استشهدت اذاعة ال BBC في سبتمبر ١٩٨٧ بإحصاءات اليونسيف التي تؤكد حقيقة مفادها وفاة ١٠٠٠ طفل افريقي كل يوم نتيجة للبؤس وأن مليون طفل قد ماتوا فعليا. وفي بعض المناطق تعتبر أزمة الديون حربا اقتصادية صامتة وغير معلنة من أجل

اعادة استعمار افريقيا. وتتضمن أهدافها

١- الرغبة في كبح أسعار المواد الخام التي أدي ارتفاعها في السبعينات الي الانهيارا الثاني (ماندل، ١٩٨٠) في البلدان الغربية

٢- الرغبة في كبح التوجهات الراديكالية المزعومة لبلدان العالم الثالث التي تجلت في مطالبتها بنظام اقتصادي عالمي جديد (NIEO)

٣-الرغبة في ايقاف التصنيع المزعوم في البلدان الفقيرة، الذي نظر اليه دائما باعتباره يهدد الصادرات المصنعة الآتية من البلدان الدائنة

٤- ايقاف الفعالية المتنامية لأمم العالم الثالث، أو المجموعات الاقليمية في معالجة الصراعات في المناطق المشتعلة مثل جنوب افريقيا (أي كبح دور ما يسمي بدول «المواجهة» التي ضمت في بعض الآحيان نيجيريا)، والقرن الافريقي والشرق الأوسط وامريكا الوسطي.

ضاعفت الديون من الأزمة الافريقية المركبة التي بدأت في السبعينيات كأزمة تنمية اشتبكت فيما بعد مع كل من الأزمة الزراعية وأزمة اللاجئين. ومع نهاية السبعينيات أصبح في افريقيا ٢٢ دولة من ال ٣١ دولة الأقل تطورا في العالم حسب تصنيف الأمم المتحدة. وفي الثمانينيات انهارت فعليا اقتصادات ما يقرب من ستة دول افريقية، وتوجد حاليا ١٥ دولة علي شفا التفكك، بينما بقية الدول تقريبا متعثرة وفي طريقها الي التوقف.

بنية الديون وأسبابها

ارتفعت الديون الافريقية الخارجية الي ٢٢٨ مليار دولار في ديسمبر ١٩٨٧، أي ما يقرب من نصف ديون امريكا اللاتينية، وتقريبا ضعف ديون البرازيل وحدها. وبالرغم من أن حوالي ٧٠٪ من هذا الدين يعود الي دائنين

ومدينين (حكومات ووكالات متعددة القوميات مثل صندوق والبنك الدولي فإن عبء الديون يسحق القارة. وارتفعت أعباء الفائدة وأقساط تسديد الدين من ٨ مليارات دولار عام ١٩٨٥ الي ٥ ,١٩ مليار عام ١٩٨٧ والي ما يزيد عن ٢٦ مليار عام ١٩٨٨. وبلغ صافي مدفوعات افريقيا لصندوق النقد الدولي وحده ١ مليار دولار ١٩٨٦. وبلغ نسبة الدين للناتج المحلي الاجمالي في افريقيا ٥٥,١٪ وهي أعلي نسبة في العالم. كما تزايد أجمالي الدين منسوبا الي الصادرات من السلع والخدمات من ١٦٧٪ عام ١٩٨٢ الي ٣٢٠٪ عام ١٩٨٧. وبالمثل فان نسبة خدمة الدين (أي مدفوعات خدمة الدين كنسبة من أرباح الصادرات السنوية، التي كانت ١٥٪ فقط عام ١٩٨٠، ارتفعت الي أكثر من ٥٠٪ عام ١٩٨٧ فيما يتعلق بافريقيا جنوب الصحراء، و٦٢٪ لغانا، ٦٧٪ زامبيا، ٨٤٪ غنيا الاستوائية، ٢٠٤,٦٪ لموزمبيق. لقد تنامت الديون الافريقية الي درجة خطرة حيث وصلت نسبتها الي ٢٣٪ سنويا، وهي أعلي من معدل نمو الصادرات والناتج القومي الأجمالي. لذا، فانه في حين كان دخل الفرد في زامبيا ٤٧٠ دولار عام ١٩٨٤، كان الدين لكل فرد ٤٢٩ دولار- وبالمثل كانت الاحصاءات بالنسبة لساحل العاج ٦٢٠ دولار الي ٤٩٠ دولار، وبالنسبة لبنين ٢٧٠ دولار الي ١٤٨ دولار.

في الجزء الثاني، يصنف شيرلي باير Cheryl Payer الأسباب الرئيسية لأزمة الديون باعتبارها أسباب خارجية ويتناقض هذا مع إدعاءات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أن إفريقيا والدول المدينة الأخري مسئولة عن أزمة ديونها الخاصة. والي جانب الدوافع المذكورة سابقا لحرب الديون فإن

العوامل الخارجية التي أسهمت في ظهور الأزمة هي انهيار الصادرات السلعية والأسعار في الثمانينات، وتدهور بني القروض وشروط الاقتراض، التلاعبات في معدل الربح، الآثار العكسية للأزمة في البلدان الرأسمالية الأساسية.النشاطات الاستغلالية للشركات متعددة الجنسيات، الممارسات الاستنزافية للمؤسسات المالية الدولية، الخراب الذي تسببه التقلبات في القورض الأجنبية وأسعار الصرف.

لذلك، وتبعا لمصادر «اللجنة الاقتصادية لافريقيا» (ECA) خسرت افريقيا بشكل مذهل ١٩ مليار دولار في العام ١٩٨٥-١٩٨٦ مما فاق خسارتها خلال الفترة ١٩٨٠- ١٩٨٣ والتي كانت ١٣.٥ مليار دولار. كما أدي انهيار أسعارالسوق العالمي للكاكاو والبن والشاي والنحاس والموز ومنتجات البترول أيضا الي خسارة في النقد الأجنبي مقدارها ٢.٢ مليار دولارا أخري خلال ١٩٧٩-١٩٨١. هذا بالاضافة الي خسارة أخري مقدارها ٢٥٪ في القوة الشرائية للديون الافريقية من المصادر الرسمية المسموح بها للبنوك التجارية الخاصة، التي ارتفعت نسبة مساهمتها في الديون من ٣٢.٥٪ عام ١٩٧١ الي ٣٩.٥٪ عام ١٩٨٠، والتي ازدادت ارتفاعا منذئذ. وبازدياد الديون مع معدلات ربح مختلفة، فقد ارتفع معدل الربح الحقيقي علي الدين الافريقي من حوالي ٠،٧٪ عام ١٩٧٠ الي ٧.١٪ عام ١٩٨٦. ارتفعت نسبة معدل الربح علي كل أنواع القروض الي افريقيا أيضا من ٤.٢٪ عام ١٩٧١ الي ١٠.١٪ عام ١٩٨٢. ثم ازدادت بوضوح منذئذ. ولقد قدرت منظمة الوحدة الافريقية أن من المطلوب الحصول علي ٢٠.٤ مليار دولار خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ لدفع أعباء الديون المرتفعة علي الدين الافريقي الجاري.

قدمت ورقة هاريس Harres حول نظام بريتون وودز البعد التاريخي للنظام، التي تتبعت تطوره في المرحلة الأولي (١٩٤٤/١٩٧١) والمرحلة الثانية (بعد ١٩٧١) كمراحل متتابعة. لقد أظهر هاريس أنه في حين كان صندوق النقد الدولي والبنك الدولي منشغلين باعادة بناء أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية خلال المرحلة الأولي، فانهما قد ركزوا بعد من ذلك علي مشكلات العالم الثالث. ومع ذلك ظلت قواعد عملهما الأساسية هي ذاتها في كلا المرحلتين، وكانت الولايات المتحدة وأوروبا الغربية مهيمنة عليهما بأيديولوجيتها الرأسمالية. ومن ثم، كانت أولوية هذه المؤسسات هي اعادة بناء وصيانة النظام الرأسمالي العالمي التي يمكن للشركات متعددة الجنسيات من خلاله ان تتداول وتستثمر وتحرك رأس المال عبر البلدان دون اعاقة من الحكومات القومية. ولهذا السبب تعاملت هذه المؤسسات مع كل بلد عضو بمفردها كي تمارس أعلي سلطة عليها، ولكي تصر عي المشروع الحر أو قوانين السوق في برامجها المشروطة أو الاستقرارية.

أسهمت الممارسات الابتزازية للبنوك الدولية والمؤسسات التمويلية الأخري أيضا في أزمة الدين الأفريقي. لذا فعلاوة علي تدهور شروط الاقراض. كان هناك أيضا ازدياد في رؤوس الأموال المصدرة من افريقيا بتصدير الصافي الكلي لرأس المال من البلدان المختلفة. لقد تفاقمت الأزمة بسبب ازدياد السيطرة الخارجية علي تدفق رأس المال بين افريقيا وبقية بلدان العالم، وخضوع منح القروض، سواء بكبحها أو اختيار البلدان الموجهة اليه، لشروط صندوق النقد الدولي (حتي بالنسبة للقروض الممنوحة في ظل اتفاقية لومي Lome}، والرؤية المعكوسة حول استحقاق البلدان المدينة للدين.

أعاقت الشركات متعددة الجنسيات أيضا بشكل منظم عملية الرسملة في افريقيا وبقية بلدان العالم الثالث، ولقد تسبب ذلك في تفاقم مشكلة الديون. فالشركات متعددة الجنسيات تسيطر عي ما يقرب من ٨٠٪ من تجارة افريقية في المواد الخام المعدنية والزراعة، وتضارب علي الأسعار لفرض خسائر ضخمة علي المنتجات الأولية. وهناك الآن معلوت وفيرة حول صافي رأس المال المصدر من افريقيا بواسطة الشركات المتعددة الجنسيات، وسجلت تلك المعوقات تصدير صافي لرأس المال من نيجريا وحدها بلغ أكثر من ٢,٧ مليار دولار خلال ١٩٧٠-١٩٨٠.

ومن بين الميكانيزمات الكثيرة للاستغلال سيئة السمعة التي تمارسها الشركات متعددة الجنسيات هناك اثنان لهما أهمية خاصة يتضمن الأول نزوح الأرباح الفائدة للوطن الأم، وتقدر تلك الارباح ب ١٣,٥ مليار دولار خلال ١٩٧٠-١٩٨٠ (وجاء الكثير مها عن طريق تحويل التسعير الذي يتضمن الفواتير العالية للواردات والفواتير المنخفضة للصادرات) وريع التكنولوجيا الذي بلغ ٣٥ مليار دولار من البلدان المدينة في عام ١٩٨٢وحده.

ان توحيد الديون بواسطة صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي ومؤسسات الاقراض الأخري قد عجل أيضا «تحويل» هذه القروض الي حسابات بنكية خاصة في الخارج كرأسمال هارب» (أو نقود ساخنة، نايلورNaylor ١٩٨٨) بواسطة الزعماء المرتشين. وفي عام ١٩٨٨ كانت القيمة الكلية لرأسمال الرشاوي الهاربة في حسابات بنوك سويسرا يقدر ب ٦٧ مليار دولار. وهذا سبب رئيسي وراء عجز البلدان المدينة عن انتاج

عوائد علي هذه القروض الأجنبية لاعادة دفعها. وأخيرا، فان الكثير من أموال هذه القروض الخارجية كان مرتبطا بمشروعات محددة بواسطة البنك الدولي خاصة. لقد فرض ربط العملات الافريقية بالعملات الأجنبية الشاذة في تذبذبها كالدولارفرض خسائر ضخمة في القطع الأجنبي علي البلدان المدينة.

لكن يجب أيضا الاقرار بأن العوامل الداخلية في البلدان المدينة قد أسهمت، وان يكن بشكل ثانوي، في أزمة الدين،. فهناك عناصر خطيرة منها العقود شديدة الفساد في ابتزازها الاستثمارات غير المنتجة بالمعايير المعروفة، المدن الرأسمالية الجديدة والمشروعات المماثلة التي تستهدف اظهار الوجاهة، انحياز برامج الحكومة المعادي للريف، العجز المزمن والواسع في الميزانية، التواطؤ الرسمي مع الشركات متعددة الجنسيات. والانفاق العسكري الضخم. لذلك ففي الفترة ١٩٧٨-١٩٨٨ عندما كان مسجلا أن انفاقات التسليح الافريقية قد ازدادت خمسة عشر مرة، بددت البلدان الافريقية حوالي ١٢٠ مليار دولار علي الأغراض العسكرية.

الإستجابات المختلفة لمشكلة الديون و موضوعات المؤتمر

في مواجهة هذا الواقع بذلت جهود دولية متعددة للتوصل الي حل لأزمة الدين الافريقي. ففي يوليو ١٩٨٥، تبنت منظمة الوحدة الافريقية «برنامج الأولوية الافريقية للعلاج الاقتصادي» (APPER) من ١٩٨٦ الي ١٩٩٠، ذلك البرنامج الذي قدرت تكلفته بما يقرب من ١٢٨,١ مليار دولار كان علي افريقيا ان تقدم منها ٨٢,٥ مليار اما الباقي (٤٥,٦ مليار) فمن مصادر خارجية. وعلي أساس البرنامج (APPER) طلبت

منظمة الوحدة الافريقية عقد جلسة خاصة للأمم المتحدة لمناقشة «الوضع الاقتصادي الحرج في افريقيا». أدي ذلك الي تبني الأمم المتحدة في مايو ١٩٨٦ لبرنامج العمل من أجل العلاج الاقتصادي والتنمية في افريقيا ١٩٨٦-١٩٩٠ (UN - PAAERD) . ولسوء الحظ. وجه النقد لبرامج الأمم المتحدة لأنه باعتباره استعادة لتقرير بورج الصادر عن البنك الدولي والمسمي «من أجل تنمية عاجلة في افريقيا جنوب الصحراء» فهو غير جدير بالثقة لمحاولته تخريب خطة منظمة الوحدة الافريقية «خطة لاجوس للعمل» من أجل اندماج اقتصادي افريقي وتنمية جماعية معتمدة علي الذات.

تضمنت المبادرات الاخري ندوة صندوق النقد الدولي في كينيا ١٩٨٥ وموتمر نظمه المعهد الاسكندنافي للدراسات الافريقية عام ١٩٨٧، ونشرت الأعمال الخاصة بالمؤتمر تحت عنوان «افريقيا وصندوق النقد الدولي» (هيليز Helleiner, ١٩٨٦)، و«البنك الدولي في افريقيا» (هافنفيكHavenevek) نقحت منظمة الوحدة الافريقية برنامج الأمم المتحدة للعلاج (UN - PAAERD) في نيجيريا في منتصف ١٩٨٧ ونشرت اللجنة الاقتصادية لافريقيا النتائج.

وفي سبتمبر ١٩٨٧ نظم معهد البدائل الافريقية (IFAA) مؤتمرا في لندن لتقييم أثر برامج صندوق النقد الدولي والبنك الدولي علي شعوب افريقيا. لقد ركز المؤتمر علي أربعة مجالات رئيسية:

١- أغراض وتطور النظام النقدي الدولي الذي أوجد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في مؤتمر بريتون وودز بالولايات المتحدة الامريكية عام ١٩٤٤.

٢- تأثير برامج الصندوق والبنك علي القطاعات الاقتصادية لبلدان افريقية مفردة وعلي المجموعات الاجتماعية في بلدان مختلفة

٣- التأثير الكلي لهذه السياسات والبرامج علي افريقيا كل وعلي الاقتصاد العالمي

٤- السياسات البديلة والبرامج والحلول المطروحة للعلاج الافريقي ولاصلاح الصندوق والبنك.

يتعامل المجلد الأول مع الموضوعتين (١) ، (٢) بينما يتعامل المجلد الثاني مع الموضوعتين الأخيرتين، وفي نهاية المجلد الثاني تم تلخيص السياسات البديلة. كما درس المؤتمر دراسات حالة من تسعة عشر دولة افريقية، ومعظمها تم استخراجها في هذين المجلدين.

التأثير الهائل علي البلدان الافريقية

من أجل تقييم تأثير برامج الصندوق والبنك علي افريقيا، من المهم ابراز السمات الخاصة لسياسات وبرامج صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

تحددت برامج الصندوق في افريقيا بواسطة سياسات الشريحة العامة التي تتكون من «تسهيلات الصندوق الممتدة» (EFF) التي أنشأت في ١٩٧٤ وترتيبات المساندة. ويمكن للبلد العضو من خلال التسهيلات الممتدة (EFF) الحصول علي ائتمان أو «حساب السحب الخاص» (SDR) من الصندوق فوق حصة مساهمته لمدة سنتين أو ثلاثة، مرهونا بالخضوع لشروط معينة ومعايير للانجاز تشكل معا جزء من مشروطية صندوق النقد الدولي (مثل تخفيض قيمة العملة، الغاء الدعم، لبرلة التجارة، تخفيض الانفاق، ضغط الأئمان، خصخصة القطاع العام الخ). تسري ترتيبات

المساندة عادة لمدة عام واحد (وان كانت الترتيبات لمدة أطول متوفرة اللآن) وتسمح للعضو بالسحب لما يزيد عن الشريحتين الأولتين من الشرائح الخمس (كل منها تساوي ٢٥٪ من حصتها) مرهونة بتنفيذ البلد العضو لبرنامج استقرار لميزان مدفوعاته.

تزايد اقراض الصندوق لافريقيا كثيرا منذ عام ١٩٧٤ تحت سياسات الشريحة وبينما كان الاقراض المشروط لافريقيا قد توقف عند ١٥، مليار وحدة من حقوق السحب الخاص مع نهاية عام ١٩٧٧. فانه ارتفع الي ٤.٧ مليار وحدة من حقوق السحب الخاص عام ١٩٨٥ قبل هبوطها الي ٤.٥ مليار وحدة من حقوق السحب الخاصة مع نهاية عام ١٩٨٦. وعلي ذلك ازداد عرض الصندوق الكلي لافريقيا من ٩، مليار وحدة من حقوق السحب الخاصة في نهاية ١٩٧٧ الي الذروة حيث وصل الي ٦.٦ مليار وحدة من حقوق السحب الخاصة عم ١٩٨٤ قبل أن تهبط الي ٦.١ مليار وحدة مع نهاية عام ١٩٨١. حينئذ سجلت وثائق دولة من الدول الخمس والأربعين المكونة للقسم الافريقي من الصندوق باعتبارها قد راكمت دينا في ظل سياسات الشريحة الي نسبة ١٣٤٪ من حصصها، في حين سحبت زامبيا وغانا وكينيا واوغندة وساحل العاج ومالاوي، ما يزيد عن ٢٠٠ ٪ من حصصهم في الثمانينيات. .ومع نهاية ١٩٨٦، استحدث الصندوق «تسهيلات خاصة» مثل «تسهيلات التمويل التعويضي» (CFF) «تسهيلات تمويل المخزون الوقائي» (Bff) ، تسهيلات البترول «والأئمانات الامتيازية» التي تتضمن «قروض الصندوق الأئمانية» و «تسهيلات التكيف البنيوي» (SAF) , ، كما شرع الصندوق في تقديم «التسهيلات

الخاصة لتعزيز التكيف» (ESAF) . لكن كل مصادر الصندوق الأخري تلك تقدم فحسب ١.٦ مليار وحدة من حقوق السحب الخاصة لافريقيا مع نهاية ١٩٨٦.

ركز البنك الدولي علي القروض المرتبطة بالمشاريع متوسطة وطويلة المدي لبلدان العالم الثالث حتي السبعينيات. ومع ذلك قدم منذ ١٩٧٩ «قروض التكيف القطاعي» (SECALs) وفي ١٩٨٠ «قروض التكيف البنيوي» (SALs) وكلها تم تصميمها من أجل شراء الواردات وكانت خاضعة لمشروطية أو برامج الاستقرار، خلال الفترة ١٩٧٦-١٩٨٦ تم توجيه ٢٥ من ٥٢ قرض هي قروض التكيف القطاعي (SECALs) بما يساوي ١.١ مليار دولار الي افريقيا جنوب الصحراء، وحتي عام ١٩٨٥ قدم البنك ستة قروض من ٣١ قرض هي قروض التكيف البنيوي (SALs) الي افريقيا جنوب الصحراء، وفي الثمانينات، التقت كل من سياسات وبرامج الصندوق والبنك في افريقيا تحت تصنيف اقراض التكيف البنيوي. الخاضعة للمشروطية المتقاطعة من كلا المؤسستين.

أجمعت الأوراق وما تلاها من نقاشات في المؤتمر علي أربعة موضوعات رئيسية. كان الأول هو حقيقة أن عبئ المشروطية المتقاطعة كبرنامج للتكيف البنيوي او برنامج العلاج الاقتصادي قد أصبح متطابقا لكل من الصندوق والبنك في الثمانينات ، علي النقيض من التنمية الريفية الأولي أو الانحياز المعادي للفقر من قبل البنك، والذي يعود تاريخه الي الفترات الاستعمارية في بعض الحالات. وكان الثاني الرؤية التي مفادها أن هذه البرامج قد ولدت بقسوة آثارا معاكسة علي الاقتصاديات الكلية لهذه البلدان، خاصة فيما

يتعلق بالزراعة والصناعة والتجارة الخارجية. والثالث كان الرؤية التي تعبر، علي النقيض مما يراه الصندوق والبنك،أن سياسات وبرامج التكيف هذه لم تنتج «قصص نجاح» في افريقيا. وأخيرا. أبرز المؤتمر الاحتياج الملح لمراجعة واستبدال سياسات وبرامج الصندوق والبنك تلك بأخري بديلة أكثر ملاءمة اجتماعيا وخاصة بكل بلد في ضوء الظروف الخاصة السائدة في بلدان افريقيا المختلفة.

ان الاوراق التي قدماها بيرمان Bierman وكامبل Campbell وايضا عثمان Othman وماجانيا Maganya حول تنزانيا ، وفانوس Fanws حول السودان، وجمال حول الصومـــال، وسيبانـــدا Sibanda حول زيمبابوي وأولوكوش Olukoshi حول نيجريا أظهرت كلها كيف أدت مفاوضات الاقتراض مع الصندوق أخيرا الي فرض المشروطية المتقاطعة علي كل بلد. وكشفت نقاشات المؤتمر كيف أصر الصندوق والبنك، تقريبا في كل بلد، علي برامجهما الموحدة لتخفيض قيمة العملة واللبرلة، الخ، دون اعتبار لأي مبادرات مبكرة قدمتها الحكومات الوطنية للاستقرار ولمشكلاتها الخاصة.

تم التشديد أيضا في دراسات الحالة عي الأثر السلبي لهده البرامج علي اقتصادات البلدان الافريقية. حيث اظهر عثمان وماجانيا (تنزانيا) وفانوس (السودان) وجمال (الصومال) وسيباندا(زامبيا) وأولوكوش (نيجريا)، اظهروا كيف فاقمت برامج التكيف في هذه البلدان الأزمة القومية، لقد انخفض معدل الناتج القومي الاجمالي الي ١٫٧ في تنزانيا خلال ١٩٨٠-١٩٨١ و٠٫٦٪ في العام الثاني، في حين استمر العجز في الميزان

التجاري. وفي السودان، ارتفعت نسبة خدمة الدين الي ١٥٠٪، وساء وضع الميزان التجاري وارتفعت معدلات البطالة الي نحو ٤٠٪، في حين انهار الاقتصاد في زائير. وفي صوماليا مزقت سياسات التكيف الاقتصاد. وفي زامبيا. كانت تلك السياسات كارثية لدرجة اثارت ثورات عنيفة من ثم وجب ازالتها؛ في حين انها في افريقيا قلصت معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي والواردات والمدخرات علاوة علي ازدياد البطالة. في كل هذه البلدان أدت برامج التكيف الي انخفاضات عنيفة في الدخول الحقيقية. وربما كان الأثر الاقتصادي الايجابي الوحيد هو انقاص الواردات وتعزيز الاعتماد علي المصادر المحلية، وتعود أساسا الي انخفاض ارباح التصدير. وأيضا وصل العجز الكبير في الميزانية الي درجات أعلي . وبالمثل، كان لهذه السياسات آثار عكسية اجتماعيا وسياسيا ولقد نوقشت هذه الآثار في القسم الثاني.

بداية. زعم ممثلون للصندوق والبنك خلال المؤتمر أن غانا وكينيا وساحل العاج تعتبر قصصهم الناجحة. لكن ورقة جوناه Jonah حول غانا في القسم الثاني كشفت عن تقلص حاد في الدخول الحقيقية وارتفاع في المديونية الخارجية ولا مساواه متزايدة ومأزق يائس ومزيد من البؤس يدفع الي تحدي نموذج النجاح الغاني في حين رفضت كثير من الاحاديث الكينية التي القيت سناريو قصة النجاح وبدا كذلك ان الدين المتصاعد والبطالة في ساحل العاج مع ازدياد سوء الميزان التجاري تفقد قصص التكيف معناها.

تم ايضا في المؤتمر اعداد سياسات وبرامج بديلة لتلك التي يطرحها الصندوق والبنك. لقد طرح بعض أصحاب دراسات الحالة بدائل، في حين تم

تكريس الجلسات الأخيرة لتحليلات مكثفة للسياسات الحالية وبدائلها. وركزت الانتقادات بشكل رئيسي علي الشروط القاسية للحصول علي أموال من الصندوق والبنك (خاصة صندوق النقد الدولي)، وعدم ملاءمة كثير من السياسات في المشروطية المتقاطعة، وحقيقة أن هذه السياسات والبرامج لم تكن مؤسسة علي تحليل جدي ودراسات امبريقية للبلدان الافريقية للكشف عن الطبيعة البنيوية طويلة المدي لمشكلاتها. كذلك تم ابراز التناقض بين النظرية والسياسات، أهداف السياسة واجراءات السياسة، وبين السياسات وايضا الاصرار الموحد علي الصدمة (قصيرة المدي) التي تتضمنها ادارة الطلب من أجل تقييدات للعرض الأساسي.

تم تلخيص السياسات والبرامج البديلة في القسم الثاني. حيث وضعت تحت فئتين رئيسيتين- الحلول قصيرة المدي والاجراءات متوسطة وطويلة المدي وقدمت كل من وحدتي البدائل مصحوبة باعتبارين نقديين، الأول هو انعدام القدرة المادية للبلدان الافريقية علي اعادة دفع ديونها في ظل برامج التكيف الموجودة وأن تظل حية في نفس الوقت. وينشأ هذا من التأثير الكارثي لحرب الديون علي اقتصادات وشعوب هذه البلدان. ومن ثم كان الاصرار علي أن من الأفضل أن تأخذ أقل من أن تعطي أكثر. ويرتبط الآخر بالاحتياج الي تجاوزر أزمة الدين ومعالجة اسبابها البنيوية التحتية الأعمق. وفي هذا الصدد أظهرت الدراسات بشكل ملائم أنه، حتي لو شطبت الديون الآن ولم يفعل شئ آخر، فانه لن يكون حلا دائما. ومن ثم هناك احتياج لتحديد نموذج تنموي بديل للبلدان الافريقية حسب الخطوط العامة التي وضعتها منظمة الوحدة الافريقية في خطة لاجوس للعمل والتي تشمل رؤية

داخلية للاعتماد الذاتي القومي والجماعي.

تم التشديد أيضا علي الاحتياج لوضع علاج افريقيا في سياقه الدولي الملائم والخاص بالتضامن العالمي. ان التشابه بين أزمة الدين الحالية وتلك التي سادت في الثلاثينيات هو أمر له صلة بالموضوع لذلك هناك احتياج لاعادة تنظيم الصندوق والبنك بعيدا عن الهيمنة التقليدية للولايات المتحدة وأوروبا الغربية، التي جعلتهم الأبطال العنيدين للرأسمالية العالمية، وفي المؤسسات متعددة الجنسيات عن حق، وذلك يمكن ديمقراطيا بواسطة كل من البلدان الغنية والفقيرة وبشكل قادر علي الاستجابة المتعاطفة مع المتطلبات المشروعة لكل مناطق العالم. وذلك بالمعرفة الملتزمة بالحكمة التقليدية للنظرية الاقتصادية التي تري أن التكيف هو المسئولية الجماعية لكل من البلدان ذات العجز (المدينة) والبلدان ذات الفائض (الدائنة) في تقدير صحيح لمنطق الاعتماد الاقتصادي العالمي المتبادل. من غير الممكن الدفاع عن نمو ازدهار البلدان الغربية بوضع بلدان العالم الثالث تحت حصار اقتصادي دائم. ان عدم قابلية السلام للتجزئة في هذا الكوكب يتعارض أيضا مع هذه الاستراتيجية قصيرة النظر.

منذ مؤتمر معهد البدائل الافريقية (IFAA) لعام ١٩٨٧، نظمت منظمةالوحدة الافريقية ومنظمةالوحدة النقابية الافريقية (OATUU) مؤتمرات عالمية حول «الدين الافريقي والنجاة من الدين» حيث شددت كل من تلك المؤتمرات علي نفس الهموم التي أثيرت في مؤتمر معهد البدائل الافريقية (IFAA) في حين اتفق مؤتمر (OATUU) بشكل خاص مع بدائل السياسات التي أعلنت في مؤتمر (IFAA)

البيان الختامي لندوة الديون
والمقترحات البديلة
حول الديون واعادة البناء في افريقيا

عقد معهد البدائل الافريقية (Institute For African Alternatives) مؤتمره حول «تأثير صندوق النقد الدولي والبنك الدولي علي شعب افريقيا» في لندن من ٧-١٠ سبتمبر ١٩٨٧. وقد كان الدافع وراء المؤتمر ما يشهده الوضع الاقتصادي الاجتماعي في افريقيا من تدهور سريع، وفشل مقترحات الاصلاح السابقة التي طرحها الصندوق والبنك، واجماع المراقبين علي الضرورة الملحة لقلب سياق الأحداث في افريقيا. وكان التركيز الرئيسي للمؤتمر ينصب عي تطور نظام النقد الدولي بريتون وودزر Bretton Woods ، وبرامج الصندوق والبنك في افريقيا، وتأثيرها علي الاقتصاد العالمي مع نماذج مقارنة من امريكا اللاتينية، وجنوب شرق آسيا، وأوروبا، والسياسات والبرامج البديلة لحل الأزمة الافريقية.

لقد توصل المؤتمر الي أنه، في حين كان الدور الرئيسي لمؤسسات بريتون

وودز هو بناء وصيانة سوق التجارة الحرة للنظام الرأسمالي العالمي، والاستثمار والمدفوعات. فان نشاطاتهما في البلدان المفردة كان ثانويا بالنسبة لهذا الانشغال العالمي العام. ولقد هيمنت الولايات المتحدة الامريكية علي وظائف الصندوق والبنك، كما التزمت هاتان المؤسستان بسياسة عبر قومية لتدفق عالمي للسلع ورأس المال أخضعت مصالح البلدان الافريقية وبلدان العالم الثالث لها.

وجه الصندوق والبنك سياساتهما الرئيسية وبرامجهما نحو التنمية الريفية، واستقرار ميزان المدفوعات، والنمو وعلاج الاقتصاد. وركز الصندوق خلال الفترة التي سبقت الأزمة الحالية علي مواءمة التوازن قصير الأجل للمدفوعات. في حين انخرط البنك في اقراض المشروعات طويلة الأجل في تطوير وتنمية الزراعة. لكن منذ الثمانينيات محورت كلتا المؤسستان نشاطاتهما بشكل متزايد حول «برنامج التكيف البنيوي» (SAP) أو «برنامج العلاج الاقتصادي» (ERP) .وقد كان لذلك شروط شاملة مثل تخفيض الانفاق، قيمة العملة، انقاص الميزانية. ازالة الدعم. خصخصة المشروعات العامة والانكماش المعمم من أجل كبح الطلب قصير الأجل.

كشفت دراسات الحالة. وفعليا كل الحالات المدروسة، أن تأثير هذه البرامج علي البلدان الافريقية كان سلبيا بشكل أساسي. حيث أدت الي بطالة واسعة، وخفضت المداخيل الحقيقية، كما أدت الي تضخم مهلك، وازدياد في الواردات مع عجز تجاري دائم وتسرب رأس المال، ازدياد الديون الخارجية، عدم سد الاحتياجات الأساسية، انعدام التصنيع وحرمان قاس.

وحتي ما أسميت بقصص النجاح في غانا وساحل العاج قد ثبت انها لم تقدم أكثر من انفراجه مؤقتة انهارت في منتصف الثمانينيات. ان تشابه هذه التأثيرات في مختلف البلدان قد أكده اهمالها لخصوصياتها القومية، وتشديدها علي التكيف قصير الأجل. وفرض تبعية خارجية متزايدة بسبب من عدم التكافؤ المتنامي والمعاناة البشرية الهائلة. والبلدان الأكثر فقرا مهددة بشكل خاص بالتفكك الاجتماعي والانهيار الاقتصادي. وفي كل الحالات، كان التكيف يعني العلاج بالصدمات، وخدمة دين خارجي هائلة والتقليل من التمويل الاضافي. كانت القطاعات التي عانت سوء ذلك العلاج هي الزراعة والصناعة والخدمات الاجتماعية، في حين وقع عبء التكيف بشكل ارتدادي علي الجماعات الاجتماعية الضعيفة والفقيرة- العمال والفلاحين والنساء والأطفال والطلاب.

لقد حذر المؤتمر من السجل الكئيب للصندوق والبنك في افريقيا، ولم يوافق علي شروط الاقتراض التي يفرضانها. ان تلك الشروط المفروضة تشدد دونما تمييز وبشكل نموذجي علي السياسة النقدية، وكبح الطلب، التكيف السريع، والتخفيض الكبير لقيمة العملة، ومعدلات الربح العالية، السوق والتوجه نحو الخارج، مهملة التوظيف والاحتياجات الأساسية، والأهداف الدقيقة، ومؤشرات الانجاز غير المرضية وتهين سيادة واستقلالية البلدان الافريقية والبلدان الفقيرة الأخري.

ناقش المؤتمر أيضا المسئولية الجزئية للحكومات الافريقية عن الأزمة الحالية. هذا فيما يتعلق باهمالها للمناطق الريفية، والفساد المنتشر، والبقرطة المفرطة، تحريف الأولويات القومية والاعتماد الخاطئ علي رأس

المال الأجنبي. وقد اتفق المؤتمرون علي ان حل هذه المشاكل يكمن في ايجاد انضباط أكثر ديمقراطية، وليس في حفز رأس المال الخاص والأسواق غير المنضبطة.

وعلي الصعيد العالمي تمثل الأثر العام لسياسات وبرامج الصندوق والبنك في تقوية التقسيم الرأسمالي العالمي للعمل مع توسيع الفجوة بين البلدان الغنية والفقيرة وزيادة التبعية الخارجية للعالم الثالث. ولقد أدي هذا الي نقل أزمة الديون الخارجية للبلدان الفقيرة الي مقدمة الأجندة العالمية. ان التقدم البطئ في الجهود المبذولة لخلق حالة من الاستقرار في ارباح الصادرات الأولية، وتنامي السياسة الحمائية، وتناقص تدفق رأس المال الي البلدان الفقيرة في مناخ يتزايد طابعه العدائي باستمرار، كل ذلك عمل علي ابطاء التقدم في اتجاه الشفاء العام .

وخلال المداولات، أكد المؤتمر علي الاحتياج لسياسات وبرامج بديلة عن تلك التي يسعي اليها الصندوق والبنك. وقد لاحظ المؤتمر في مقترحات الاصلاح الأولي مثل التكيف الأطول مع النمو، احتياجا للمرونة، والمشاركة الفعالة للحكومات في تصميم البرامج، توسيع العرض، المساعدات التمويلية، تقليل الاعتماد علي آليات السوق، سياسة دخول لتحسين توزيع الآثار الناجمة عن الاصلاح وترويج صادرات مختارة.

كما اقترح ايضا مشاركة البلدان الدائنة والمدينة في تحمل عبء التكيف، وخلق استقرار في ارباح التصدير، والتكيف ذو الوجه الانساني، واستبدال الصندوق والبنك بمؤسسات أو تحويل سيطرتهم الي يد هيئة مكونة من البلدان المتقدمة وبلدان الأويك. لكن المشكلات الرئيسية في تلك المقترحات

كانت قبولها المضمر أو العلني للأسس النظرية لنشاطات الصندوق والبنك. وبالتبعية الخارجية الذليلة للبلدان الفقيرة، وبالتقسيم الرأسمالي الدولي للعمل الموجود حاليا بما يفرضه من تخصص في انتاج المواد الأولية علي البلدان المتخلفة بناء علي قاعدة الأفضليات المقارنة الاستاتيكية. مع الأدوار التي يلعبها الصندوق والبنك والذان أصبحا رأس جسر للامبريالية الجديدة حيث تم موازنة تلك الأدوار من أجل اعادة استعمار البلدان الافريقية.

ان هذا يتطلب دراسة دقيقة للاستراتيجية البديلة ذات التوجه الشعبي للاعتماد علي الذات قوميا وجماعيا، والتي لن تكون اوتاركية(منغلقة علي الذات)، من أجل احياء الاستقلال الأساسي وأمن الاقتصادات الافريقية. كما يتطلب الغاء الديون الخارجية الافريقية، وتحويلها الي هبات أو الامتناع الجماعي عن دفع الدين، وتوقف البلدان الافريقية عن الاقتراض من الخارج، ذلك الاقتراض الذي أدي الي تسرب رأس المال ويتطلب أيضا انسحاب هيئة الارشاد التابعة للصندوق والبنك من المؤسسات الحساسة في البلدان الافريقية، والاهتمام بالتصنيع القائم علي المصادر المحلية والموجه لسد الاحتياجات المحلية أكثر من التصدير، والتخلص من برامج التكيف التي دمرت العمليات الديمقراطية. ان تنفيذ تلك المقترحات يتطلب نضالات متعددة ومنسجمة ليس فقط علي الصعيد العالمي، ولكن في البلدان الافريقية فرادي. وتتطلب تلك النضالات أيضا استخدام سلطة الدولة لمصلحة الفلاحين والعمال وخاصة النساء الريفيات والحضريات، والسيطرة علي التجارة.والتمويل والتراكم ولبناء تلك البدائل عوضا عن استراتيجيات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، يجب دفع وتسريع تحالف العمال والفلاحين علي أساس من دروس الأزمة الحالية.

مقترحات بديلة حول الديون واعادة البناء في افريقيا

كان الدافع الرئيسي للمؤتمر هو التوصية بخيارات تتضمن سياسة بديلة لسياسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وهذا يتطلب التعريف بالمقترحات الموجودة. ونقدها واقتراح خيارات أكثر ملاءمة. وينشأ الاحتياج لبدائل سياسية بشكل رئيسي من الآثار السلبية لمعظم السياسات الموجودة حاليا في مختلف البلدان. والأسس النظرية الخاطئة لكثير من السياسات الحالية وحقيقة ان برامج التكيف تلك قد أقيمت عي أساس من فرضيات الجناح اليميني المتطرف حول فعالية الأسواق.

مقترحات سياسة تقليدية

ان التغيرات الرئيسية في السياسة التي اقترحتها الوكالات المختلفة والخبراء هي:

١- فترات تكيف أطول مع النمو. فالتكيف البنيوي الحالي من سنتين الي ثلاث سنوات قصير للغاية. لذلك يجب تنسيق التكيف قصير الأجل مع برامج العلاج طويلة الأجل.

٢- مرونة شروط الاقتراض. فمختلف البلدان تواجه مشكلات خاصة ويجب أن يأخذ هذا في الاعتبار كاملا عند وضع شروط للتكيف.

٣- مشاركة اكبر للحكومات في تصميم البرامج. ويجب أن يسمح للبلدان المفردة بالمشاركة الكاملة في تصميم برامج التكيف الخاصة بها وليس مجرد ابلاغها للتعليق علي برامج الصندوق والبنك أو تنفيذها.

٤- مساعدات تمويلية لبرامج التكيف. فمن غير المسموح تقديم تمويل اضافي واعادة جدولة للديون أو يتم تأجيلها بشكل مبالغ فيه تحت اسم

١ما يدعي بضوابط التمويل، حتي بعد ان تواجه تلك البلدان الظروف القاسية التي يفرضها برنامج التكيف.

٥- توسيع العرض: حيث يجب ان تقدم شروط القروض فرصة لتوسيع العرض أمام الاستخدام المحلي، أكثر من تشديدها ببساطة علي الطلب والادارة وترويج الصادرات.

٦- اعتماد أقل علي قوي السوق: يجب علي الحكومات القومية أن تصبح قادرة عي التدخل في تخفيض الموارد النادرة لمواجهة الأولويات القومية أكثر من الاعتماد علي قوي السوق.

٧- سياسة للدخول من أجل توزيع آثار التكيف: فكل بلد تتطلب سياسات وبرامج مساعدة لمعالجة الآثار العكسية للتكيف البنيوي علي توزيع الدخل والثروة.

٨- ترويج وحفز صادرات مختارة: يجب اعادة النظر في الاستبدال الشامل لبدائل الواردات بحفز الصادرات لصالح حفز صادرات صناعات معينة.

٩- التكيف ذو الوجه الانساني: يجب ازالة الصعوبات القاسية الناجمة عن عملية التكيف البنيوي من علي الجماعات الاجتماعية الضعيفة والفقيرة عن طريق سياسات الدعم.

١٠- تقاسم أعباء التكيف بين البلدان المدينة والدائنة: تتطلب المبادئ الاقتصادية أن تتحمل البلدان المدينة (العجز) والبلدان الدائنة (الفائض) نفقات التكيف في ميزان المدفوعات، لا أن تتحملها البلدان المدينة ذات العجز. لذا فان توسع اقتصادات البلدان المتطورة هو شئ أساسي للبلدان الفقيرة بدلا من الانكماش في افريقيا.

١١- الضمان الدولي لأسعار السلع: يجب المحافظة علي استقرار أسعار الصادرات الزراعية والمعدنية للبلدان الافريقية والبلدان الفقيرة الأخري وذلك عن طريق الضمان الدولي. وذلك لازالة عدم الاستقرار في أرباح الصادرات للبلدان الفقيرة، التي تسببت في معظم مشكلات ميزان المدفوعات والمشكلات الاقتصادية الأخري.

١٢- تحويل السيطرة السياسية للصندوق والبنك : يجب انهاء الهيمنة القوية للولايات المتحدة والبلدان الرأسمالية المتقدمة الأخري علي الصندوق والبنك. ويجب علي منظمة الأوبك والدول الليبرالية الأخري دمقرطة السيطرة.

١٣- استبدال الصندوق والبنك بمؤسسات أخري: ان الموقع البنيوي للصندوق والبنك في الاقتصاد العالمي يجعلهما متحيزان بالضرورة للبلدان الرأسمالية المتقدمة، لذا يجب استبدال هذه الوكالات بمؤسسات تمويل أكثر حيادية.

نقد مقترحات السياسة التقليدية

ان مقترحات سياسة مضادة المذكورة أعلاه مفيدة ويمكن أن يؤدي تنفيذها الي انفراجة مؤقتة للبلدان الافريقية والبلدان الفقيرة الأخري، لكنها لا تستطيع أن تقدم حلولا طويلة المدي للمشكلات البنيوية في هذه البلدان. وذلك لفشلها في تحديد الأسباب الهامة وراء تلك المشكلات. فهي تتعامل بشكل رئيسي مع أعراض الأزمة لا أكثر. ان تلك المقترحات لا تتعامل مع الموضوعات الأساسية التالية:

١- خطأ المبادئ الاقتصادية للصندوق والبنك: ان كثيرا من المبادئ

والنظريات الاقتصادية التي أقيمت علي أساسها سياسات وبرامج الصندوق والبنك هي مبادئ خاطئة بوضوح. فالصندوق والبنك قائمان علي خليط من النظريات المختلفة والمتضاربة- الكلاسيكية، الكينزية، النقدية والنيوكلاسيكية. ان التنظير الهجين والانتقائي يخلط النماذج ويؤدي الي تشوش في السياسة. فعلي سبيل المثال، يؤكد الصندوق والبنك أن البلدان الفقيرة يجب أن تحصل علي رؤوس الأموال الأجنبية حتي تتطور. وهذا تصور زائف لأن رأس المال الأجنبي المتدفق الي حكومات هذه البلدان يستخدم في تمويل هروب رأس المال الخاص من تلك البلدان الي حسابات في بنوك سويسرا كما يؤدي رأس المال المتدفق ايضا الي تسرب في السنوات التالية بسبب معدلات الربح العالية.

من غير الممكن أيضا الدفاع عن المبادئ التي ينفذها الصندوق والبنك لاحداث تكيف في ميزان المدفوعات، تلك المبادئ التي تتطلب لبرلة التجارة، تخفيض قيمة العملة واسعار صرف مرنة. ان ازالة قيود الاستيراد تزيد الميزان التجاري سوءا لا تحسنه. يعتبر تخفيض قيمة العملة من ناحيته الملجأ لكن له شروطا قوية لا ترضي معظم بلدان العالم الثالث. ذلك لأنه بالرغم من التخفيضات الواسعة والمستمرة في قيمة عملاتهم الا أن المشكلات ازدادت سوءا .وبالنسبة للبلدان الصغيرة والضعيفة، تؤدي أسعار الصرف المرنة الي اضعاف عملاتها فحسب دون جذب رأس المال الأجنبي أو تحسين وضع ميزانها التجاري.

ان عدم تقنين معدلات الربح من أجل رفعها وزيادة المدخرات هو أمر قائم علي أساس مبدأ مشكوك في صحته، ذلك لأن المدخرات تعتمد بشكل

رئيسي علي معدلات الربح. لكن تلك فكرة قديمة، والشواهد التي تدعمها شديدة الضعف مقارنة بالافتراض المؤسس جيدا الذي يري أن المدخرات تعتمد في معظم الأحيان علي الدخل. لذا فان اطلاق معدلات الربح عادة ما يكون مضرا بالعلاج الاقتصادي والتكيف. فرغم أنه لا يزيد المدخرات المحلية فهو لا يشجع أيضا علي الاستثمار.

علاوة علي ذلك فان البني التي تستهدف برامج الصندوق والبنك تكييفها هي بشكل أساسي نقدية وقصيرة المدي. وهي الأسعار، سعر الصرف، معدل الربح، عرض النقود أو الائتمان، الميزانيات وميزان المدفوعات. ان تلك أعراض لمشكلات البلدان الفقيرة- فهي ليست الأسباب البنيوية المضمرة. ففي المبادئ الاقتصادية. تعتبر النقود ستارا، انعكاسا للظروف الانتاجية المضمرة والعلاقات الاجتماعية في البلاد لذلك فان العوامل البنيوية التي تحتاج لأن يتم تكييفها مع السياسات طويلة المدي في البلدان الفقيرة هي بني الانتاج والاستهلاك والتكنولوجيا والتوزيع والملكية. لكن تلك بدقة هي البني المشوهة التي تمنع سياسات الصندوق والبنك الدولة من التصرف لتحسينها وتحديثها.

٢- الأدوار المهيمنة للتجارة الخارجية، وميزان المدفوعات والصرف الأجنبي: يصعب الدفاع في النظرية الاقتصادية عن الأدورار المركزية للتجارة الخارجية، وميزان المدفوعات والصرف الأجنبي الواردة في برامج الصندوق والبنك. لماذا يجب علي الاقتصاد المتخلف أن يتركز غالبا علي ميزان المدفوعات والصرف الأجنبي؟ لا توجد مبادئ اقتصادية تقول بذلك. يمثل توازن ميزان المدفوعات بالطبع المصدر المركزي لسلطة الصندوق والبنك

علي الدول الفقيرة. والدليل علي ذلك أنه بسبب من التشديد غير الضروري علي التجارة الخارجية وتوازن ميزان المدفوعات والصرف الأجنبي وقعت البلدان الفقيرة في شرك الديون وبرامج التكيف. لكن من الممكن تماما للبلدان الفقيرة أن تتطور بالاعتماد أساسا علي مواردها الوطنية، وليس هناك بديل عن ذلك.

٣- التبعية الخارجية المفرطة للبلدان الفقيرة: تستبعد المقترحات الحالية التي يقدمها سياسات الصندوق والبنك علنا أو بشكل ضمني المشكلات الخطيرة التي تثيرها التبعية الخارجية المفرطة للبلدان الافريقية والبلدان الفقيرة الأخري. لكن التبعية الخارجية لهذه البلدان الطرفية مطلوبة من أجل أن يعمل النظام الرأسمالي العالمي بسلاسة. واذا لم تكن تلك البلدان تابعة فكيف ستبيع البلدان المتقدمة منتجاتها المصنعة، وكيف ستحصل علي المواد الخام أو تصدر فائض رأس المال المتوفر لديها؟ وعليه فان مقترحات الاصلاح التي تنادي بمزيد من رؤوس الأموال الأجنبية، وحفز الصادرات، والتكيف الأطول الخ، سوف تزيد التبعية الخارجية المفرطة سوءا أو تطيلمن امدها.

٤- قبول التقسيم الرأسمالي الدولي للعمل : ان المقترحات الاصلاحية الموجودة مؤسسة علي التقسيم الحالي بين البلدان الغنية والفقيرة. وتقوم البلدان الغنية بالسيطرة علي التصنيع والتكنولوجيا والتمويل، بينما علي الدول الفقيرة انتاج المواد الخام من أجل البلدان المتقدمة. لقد قام النظام الاستعماري علي نفس الفكرة. ذلك للأن هناك ادعاء بأن البلدان الفقيرة لديها ميزات نسبية زائفة في انتاج المواد الأولية فقط. وهدا احد الاسباب وراء تصميم الصندوق والبنك سياسات التكيف البنيوي التي تعطيهما

سيطرة فعالة علي النشاطات الانتاجية في البلدان الفقيرة كي يمنعا تصنيعها.

٥- اعادة استعمار افريقيا والمناطق الفقيرة الأخري: جعلت برامج التكيف البنيوي أو برامج العلاج الاقتصادي من الصندوق والبنك رأس جسر للامبريالية الجديدة لاعادة استعمار افريقيا وبقية بلدان العالم الثالث وهذا هو السبب في ان هذه البرامج تتطلب الآن مراقبة شاملة من جانب هيئة الصندوق والبنك لاقتصادات البلدان الفقيرة. تلك الهيئات التي تعتبر ادارات استعمارية جديدة في البنوك المركزية، والتمويل والوزارات الحساسة الأخري في البلدان الفقيرة. ان تلك التطورات تدمر بوضوح سيادة هذه البلدان.

٦- فرض نموذج للتنمية: تتجاهل مقترحات الاصلاح الموجودة أيضا حقيقة أن برامج الصندوق والبنك تدس نموذج رأسمالي للتنمية غير شرعي في البلدان الافريقية والبلدان الفقيرة الأخري. وحتي البلدان الرأسمالية المتقدمة نفسها لا تتبع هذا الطريق التنموي. فهذه البلدان المتقدمة لديها دول مرفهة تقدم برامج لدعم الزراعة وتسيطر علي التجارة الخارجية.لكن الصندوق والبنك يصران علي تطبيق برامج الليبرالية الاقتصادية المتقادمة او الفجة التي ابتكرها آدم سميث علي افريقيا والمناطق الفقيرة الأخري. وأخيرا فهما يصران علي الغاء دولة الرفاهية. وأشكال دعم الزراعة وغيرها. وتقنين التجارة الخارجية. والمشروعات العامة، وحتي التنمية المخططة، ويتم هذا الالغاء تحت ا سم يدعي بالتطور البنيوي.

مؤتمر السياسات البديلة، البرامج والحلول

١- استبدال المبادئ الاقتصادية : من أجل أن يصبح التكيف البنيوي فعالا، يجب رفض المبادئ الاقتصادية التي يقوم عليها التكيف واستبدالها. لذا يجب تقليص أدوار رأس المال الأجنبي، والتجارة الخارجية، وميزان المدفوعات، والصرف الأجنبي. كما يجب اصلاح مبادئ التنمية (التي تعمل علي أساسها سياسات الصندوق والبنك مثل المدخرات، تخفيض قيمة العملة، استقرار ميزان المدفوعات.

٢- في المدي القصير، يجب أن توقف الدول الافريقية مدفوعات الديون لمنع انهيار اقتصاداتها ومجتمعاتها.

٣- الغاء الديون الافريقية الخارجية أو الامتناع عن دفعها : حيث تظهر الأزمة الحادة في افريقيا ومعاناتها الانسانية المأساوية والتهديد بالانهيار الذي يواجه معظم البلدان الافريقية وبلدان العالم الثالث الاخري، تظهر بوضوح ضرورة الغاء الدائنين للديون الخارجية الافريقية، أو امتناع البلدان الافريقية الجماعي عن دفعها. يجب تشكيل كارتل للدول الافريقية المدينة تحت رعاية منظمة الوحدة الافريقية ذلك لأن تسرب رأس المال من هذه البلدان يفوق بانتظام تدفق رأس المال اليها.

٤- يجب التخلص من كل برامج الصندوق والبنك للتكيف مثلما فعلت زامبيا. وعلي الدول. كل علي حدة. أن تستخلص برامجها الخاصة للتكيف علي أساس من ظروفها الخاصة. ويجب أن تتشابه البرامج الوطنية للتكيف مع تلك التي أعلنتها زامبيا مؤخرا بعد قطيعتها مع الصندوق والبنك. حيث يصبح علي هذه الدول أن توقف مضاربات العملة . وتقنين أسعار الصرف

ومعدلات الربح، والسيطرة علي أسعار السلع الأساسية من خلال تعاونيات المستهلكين وكبح الواردات، واستعادة الاستثمارات والأرباح التي حولتها الشركات متعددة القوميات، ودعم زراعتها وخدماتها الاجتماعية، وتقليص تجارتها الخارجية.

٥- يجب فورا عزل كل هيئة المراقبة التابعة للصندوق والبنك والموجودة في البنك المركزي ووزارة المالية وباقي المؤسسات الحساسة في البلدان الافريقية والبلدان الفقيرة الآخري.

٦- يجب علي البلدان الافريقية والبلدان الفقيرة الآخري ايقاف كل أشكال الاقتراض الخارجي. فذلك هو ما يستنزف تلك البلدان ويتسبب في أزمات موازين مدفوعاتها.

٧- يجب اعلان استراتيجية للتنمية ذات توجه داخلي للاعتماد علي الذات قوميا وجماعيا. وتقدم «خطة لاجوس للعمل » The lagos Plan of Action بعض الأفكار حول التعاون الاقتصادي الافريقي المطلوب.. يجب ايضا السعي نحو التصنيع علي أساس من الموارد المحلية والاحتياجات الأساسية لأغلبية السكان. ان الاعتماد علي ذات ليس أوتاركيا (انغلاق علي الذات)، لكنه يعني التقليص الشديد لدور الصادرات والخارجات والصرف الأجنبي وميزان المدفوعات.

٨- الاحتياج الي نموذج تنموي بديل: ويجب أن يقام هذا علي أساس سد الاحتياجات الأساسية في الغذاء ، والماء والصحة، والمأوي، والتعليم، والنقل، والأمن. ويجب هنا التخلص من برامج التنمية المتسمة بالمبالغة. فالبلدان الافريقية لن تمتلك مطلقا الموارد اللازمة لتنفيذها. وبدلا من ذلك

نحن نحتاج مشروعات متواضعة وبرامج محدودة.

٩- يجب دمقرطة سيطرة الصندوق والبنك: يجب تأهيل بلدان العالم الثالث لتتمكن من تقديم الكفاءات الشخصية لمناصب الرئيس ونائب رئيس البنك، والمدير الاداري. ووكيل مدير ادارة الصندوق.

١٠- يجب علي البلدان الافريقية التصرف بشكل جماعي منسق من خلال منظمة الوحدة الافريقية (OAU) واللجنة الاقتصادية لافريقيا (ECA) . فالاتحاد قوة. وهذا هو السبب في تطلع البرازيل والارجنتين والمكسيك لتكوين كارتل للدول المدينة. ويجب أن يرتبط كارتل الدول الافريقية المدينة من ثم ببلدان امريكا الجنوبية وجنوب شرق آسيا لتكوين كارتل لدول العالم الثالث المدينة يماثل نادي باريس ونادي لندن للحكومات والبنوك الدائنة.

١١- احتياج كل بلد لاقامة تحالفات سياسية وديمقراطية وطنية للعمال والفلاحين والنساء والطلاب المثقفين التقدميين للضغط من أجل تنفيذ هذه السياسات والبرامج البديلة المقترحة. ويجب علي هذا القطاع التقدمي الواسع من المجتمع رفض المناهج السلطوية لتنفيذ برامج الصندوق والبنك، والضغط من أجل تكثيف العملية الديمقراطية.

هناك قبول واسع الآن في افريقيا بالاحتياج الي دمقرطة المجتمع من خلال مشاركة الجماهير العادية في العملية السياسية. بينما تقاوم الأنظمة المدعومة من قبل الوكالات الدولية بوضوح هذه الضغوط. ومن المطلوب اقامة حوار جديد لتقديم منظور للطبقات الفقيرة كي تستطيع مفصلة احتياجاتها وتقدم جدول اعمال جديد.

خاتمة - تنفيذ السياسات البديلة

توصل المؤتمر الي ان تنفيذ هذه السياسات والبرامج البديلة هو أمر يتضمن انتقاد للحل الذي يقدمه صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للأزمة الاقتصادية واعادة البناء. كما أن هذه التغيرات هي جزء من العلاج العام السريع، واتساع الاقتصاد العالمي والأمن العالمي. ومن أجل تنفيذ هذه السياسات والبرامج البديلة، هناك احتياج لتنسيق قومي وافريقي و دولي لاستجاباتنا.

الناشر
مركز البحوث العربية